جامعة الفيوم
كلية الخدمة الاجتماعية

بحث بعنوان

" تحديات الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف"

بحث مقدم إلى
مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم
العدد العاشر - يناير ٢٠١٨

إعـــــداد

د/ أحمد مختار رمضان شريدم

المدرس بقسم طرق الخدمة الاجتماعية
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

٢٠١٨

مقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين واجهت العديد من دول العالم تحولات عالمية ومحلية ارتبطت بظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ترتب عليها إعادة هيكلة اقتصادها القومي، وإحداث تغييرات في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية([1]). ولقد كان لهذه التحولات الاقتصادية تأثيرات اجتماعية سلبية في العديد من المجالات، نظراً لتقلص دور الدولة في مساندة المواطن العادي والفقير الذي لا يستطيع أن يشبع احتياجاته بالاعتماد على نفسه، خاصة وأن هذه الفئة تمثل الغالبية من مجموع السكان، لذا أدت هذه السياسات إلى تهميش واستبعاد فئات اجتماعية وقطاعات واسعة من المواطنين من مجالات الإنتاج والعمالة، وبالتالي استبعادهم من المشاركة في التنمية مما عمق من الأزمة التنموية([2]). وذلك أدى إلى اهتمام الدول بوضع سياسة اجتماعية متكاملة تشمل مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع في مختلف مراحل عملية التنمية([3]). ولكي تتكامل السياسة الاجتماعية يجب أن يبدأ بالأهداف التي تتخلل ركيزتي التنمية الاجتماعية والبشرية([4]).

أولاً: مشكلة الدراسة:

الفقر ظاهرة قديمة جداً وآفة اجتماعية خطيرة شاهدتها البشرية عبر العصور، وهي معقدة وذات جوانب متعددة: اقتصادية، سياسية، ثقافية وبيئية([5]). فلذلك تختلف الدراسات المتخصصة التي تناولت الفقر في العلوم الاجتماعية والاقتصادية حول تحديد أبعاد الفقر، وسماته، ومؤشراته، وسبل قياسه، وسبل معالجته، لكنها تتفق جميعا في أن الفقر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان، وأنه ليس "قدراً مقدوراً " وإنما هو ثمرة سياسات مختلة أو منحازة، وأنه ظاهرة تمكن، كما يجب مكافحتها([6]). وأيضاً يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والحضارات والأزمنة، إلا أنه من المتفق علية أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكنى، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات([7]). ومن هنا يعتبر الفقر لب المشكلة الاقتصادية التي تؤرق الكثرة الغالبة من المواطنين في العالم أجمع مما يجعل من الجهد المبذول لتشخيصها والقضاء عليها معيار الأهلية والكفاءة في العمل من أجل مصلحة المواطن حاضراً ومستقبلاً([8]).

الفقر ليس مجرد مشكلة تتعلق بالفقراء فهو أحد التحديات التي تواجه جميع المدافعين عن العدالة الاجتماعية وجميع الباحثين عن النمو المستدام ولا سبيل إلى بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق اقتصاد عالمي مستقر ومزدهر إلا بتحقيق القدرة الإنتاجية والاستهلاكية لكل مواطني العالم. ومن الأمور الأساسية لتوسيع نطاق الأسواق والنهوض بها باعتبارها شريان الحياة للمشاريع والنمو والاضطلاع بمسعى توفير له أسباب النجاح من أجل زيادة القدرة الاستهلاكية للسواد الأعظم من سكان العالم، ولاسيما هؤلاء الذين يعيشون على دخول منخفضة ولن يكون الاقتصاد عالميًا بحق إلا بإدراج الفقراء في عدد المستهلكين الفعليين(٩).

وعلي الرغم من التقدم الذى أحرز مؤخراً في الحد من الفقر، لا يزال فى العالم أكثر من ٢,٢ مليار شخص يعانون من الفقر المتعدد الابعاد أو يشارفون علي الوقوع فيه، وهذا يعني أن أكثر من ١٥ في المائة من سكان العالم معرضون للفقر المتعدد الابعاد وفى الوقت نفسه تفتقر نسبة ٨٠ في المائة من سكان العالم إلي الحماية الاجتماعية الشاملة ويعاني حوالي ١٢ في المائة من سكان العالم (٨٤٢ مليون شخص) من الجوع المزمن، ويعمل نصف العمال أي أكثر من ١,٥ مليار عامل في القطاع غير النظامي أو في أنماط عمل غير مستقرة، ويعيش ثلاث أرباع الفقراء في العالم في المناطق الريفية، حيث ينتشر الفقر بمعدلات مرتفعة بين العاملين في القطاع الزراعي، وهؤلاء عالقون في دوامة انخفاض الانتاجية ، والبطالة الموسمية، وأنخفاض الأجور، ومعرضون بشدة لأثر أي تغير في أحوال الطقس(١٠).

في عام ٢٠٠٥ كان نحو ٢٠,٣ في المائة من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يومياً، وبناءً على خط الفقر الدولي فإن نحو ٣٤,٦٠مليون عربي كانوا في عام ٢٠٠٥ يعيشون في فقر مدقع. غير إن استخدام الدولارين يومياً قد لا يعطى صورة إحصائية كاملة في جميع الحالات عن فقر الدخل في البلدان العربية ومع تطبيق خط الفقر الوطني يتبين أن معدل الفقر العام يتراوح بين ٢٨,٦ في المائة الى٣٠ في المائة في لبنان وسورية في حدها الأدنى ، ونحو ٥٩,٩ في المائة في حدها الأعلى في اليمن، ونحو ٤١ في المائة في مصر. ويزداد الفقر المدقع حدة في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض حيث يعانى الفقر المدقع نحو ٣٦,٢ في المائة من السكان. وكما هو متوقع فإن فقر الدخل وما يلازمه من عدم الاستقرار هو الأكثر شيوعاً في أوساط أهل الريف. وثمة منظور آخر لقياس الفقر تعبيراً عن حرمان المرء من الإمكانيات والفرص، أنه استخدم "دليل الفقر البشرى" وهذا الدليل معيار مركب من ثلاث مكونات (ا) طول

العمر (ب) المعرفة (ج) مستوى المعيشة. وبحسب هذا الدليل تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتراً للفقر الإنساني في أعلي مستوياته بمعدل يصل إلى ٣٥ في المائة مقارنةً بمعدل ١٢ في المائة في الدول ذات الدخل المرتفع ويظهر هذا المقياس أن فقدان الأمن يمثل انتقاصاً من مستويات التعليم والصحة والمعيشة([١١]).

أما في مصر لقد ارتفعت نسبة الفقراء من ١٦,٧% من إجمالي السكان عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٥,٣% عام ٢٠١٠/٢٠١١، وارتفعت نسبة الفقر المدقع (الفقر الغذائي) بين المصرين من ٢,٩% من إجمالي السكان عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٦,١% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلا أن هناك تحسن وانخفاض ملحوظ في هذه النسبة (٤,٨%) في عام ٢٠١٠/٢٠١١، وأيضاً نسبة ١٢,٦% من السكان يعانون من الفقر المزمن(الفقر طويل الأجل)، ١٥,٢% من السكان دخلوا دائرة الفقر خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١ وهو ما يعد ضعف الذين خرجوا من دائرة الفقر ٧,٧% من السكان، ١٠,٥% نسبة الفقراء طبقاً لمقياس الفقر متعدد الأبعاد (التعليم/الصحة/مستوى المعيشة) لإجمالي الجمهورية بما يمثل حوالي ٨,٥ مليون نسمة طبقاً لعدد السكان في منتصف عام ٢٠١١، ٤,٦% من الأسر يعانون من كلا النوعين من الفقر (الفقر المادي والفقر متعدد الأبعاد)، وأن نصف سكان ريف الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ٤٣,٧% في ريف الوجه القبلي عام٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٥١,٤% عام ٢٠١٠/٢٠١١، وارتفعت نسبة الفقراء في ريف الوجه البحري من ١٦,٧% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٧% عام ٢٠١٠/٢٠١١، كما ارتفعت من ٧,٣% في حضر الوجه البحري عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١٠,٣% عام ٢٠١٠/٢٠١١، وبلغت نسبة الفقر وفقاً لمقياس الفقر متعدد الأبعاد في حضر الوجه القبلي ١٣,٢% في ريف الوجه القبلي عام ٢٠١١، كما بلغت هذه النسبة ٨,٦% في حضر الوجه البحري، ١٠,٨ في ريف الوجه البحري عام ٢٠١١([١٢]).
وبذلك نجد أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلي عام ٢٠١٠ ارتفعت نسبة الفقر في مصر وفقا لمقياس الفقر الكلي من ١٩,٦% إلي ٢٥,٢% من إجمالي عدد السكان، وارتفعت نسبة الفقر وفقا لمقياس الفقر المدقع من ٣,٦% إلي ٤,٨%، وفي عام ٢٠١٣ ارتفعت نسبة الفقر وفقاً لمقياس الفقر الكلي إلي ٢٦,٣%([١٣]).
ويتتبع مستوى التنمية البشرية الذي تحقق في مختلف المحافظات منذ عام٢٠٠٥، يتبين أن هناك خمس محافظات تشغل المراكز الأولى في مستوى التنمية البشرية وهي : بورسعيد، والسويس، والقاهرة، والإسكندرية، ودمياط، بينما تشغل كل من الفيوم، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف، وسوهاج المراكز الخمسة الأخيرة. ويسجل

تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ تغيرات في ترتيب المحافظات، حيث خرجت القاهرة وانضمت الإسماعيلية إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الخمسة الأولى، وانضمت كذلك قنا إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الأخيرة. وقد دخلت الإسماعيلية في مجموعة المحافظات الخمس الأولى لأول مرة([١٤]).

عند قياس الفقر لا بد من مراعاة أهمية المؤشرات الأخرى والتي من خلالها يمكن قياس مستوى الرفاهية وكيفية التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء مع مراعاة أنه يوجد عوامل عديدة أخرى تؤثر في حياة الأفراد ولا يمكن ترجمتها في مقياس مادي واحد ومحدد، مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وغيرها.

أكدت على ذلك دراسة (**ديب نارايان2000 Deep Narayan**) ([١٥]) حيث أشارت إلى أن الفقراء يرون الرخاء مادي يتمثل في الحصول على ما يكفى، واجتماعي ويتمثل في القدرة على رعاية الأبناء وتربيتهم وتزويجهم وتحقيق الاستقرار واحترام الذات والكرامة والعلاقات الطيبة في الأسرة والمجتمع ،وكذلك الأمان من العلاقات الاجتماعية السيئة مثل الاستبعاد والرفض والانعزال والوحدة ،أما الجانب النفسي فأنه يتمثل في راحة البال والسعادة والرخاء والتوافق والسلام. فالرخاء يمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية،لأن الفقراء لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية وتحقيق مطالبهم، ويعتبر الرخاء ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

كما رأت دراسة **عبد الرؤف الضبع (٢٠٠٣م)** ([١٦])أن الفقراء لا يقدرون على إشباع الحاجات الأساسية، فالحاجة إلى الغذاء تبين عدم قدرة الفقراء على إشباع هذه الحاجات ، وعدم توفير الرعاية الصحية الآمنة ، وأن البطالة من أهم المشكلات التي يعاني منها الفقراء في الحضر والريف، رغم أن أبنائهم أتموا تعليمهم ومع ذلك هم متعطلين عن العمل، وأن الفقراء يجدون صعوبة في تحقيق ما يطالبون به إلا أن تحقيق قدر منه يعد عاملاً فعالا في تحقيق الأمن الاجتماعي ويمثل ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

أن عدم إشباع حاجات الفقراء يصاحبه العديد من آثاره الضارة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر يؤدى إلى انتشار الأمراض الاجتماعية مثل التسول والتشرد والجريمة وانحراف الأحداث وتعاطي المخدرات.وغيرها من الإمراض الاجتماعية، أما بالنسبة للمستوى التعليمي والثقافي فيؤدى الفقر في كثير من الحالات إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، بهدف العمل للمساهمة في توفير دخل مناسب لأسرهم ، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية ، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة مما يؤدى إلى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي ، وكذلك المستوى الصحي لدى

نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة، نتيجة لعديد من العوامل مختلفة ومنها بشكل رئيس ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية. أما على الصعيد السياسي ويؤدى الفقر إلى ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام وفي الحياة السياسية بشكل خاص. وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي، يوثر بشكل سلبي على وضع المرأة والأطفال في الأسر الفقيرة وكذلك.ضعف العدالة الاجتماعية وقصور الخدمات الاجتماعية وانتشار الفساد وغير ذلك.

فقد أكدت دراسة **(والت سأريل Walt Sarel Vander 2004)** ([١٧])أن الحرمان الشديد من الحياة المرضية يعنى الشعور بالفقر والجوع وانعدام المأوى والملبس وكذلك الإصابة بالأمراض والأمية وعدم الالتحاق بالمدارس وغياب الأمن والأمان وتدنى الأجور والدخول وندرة فرص التعليم الكفء والخدمات الصحية والاجتماعية المناسبة وهذا ما يؤدى إلى كثرة الضغوط على الفقراء مما يزيد من معدلات الجريمة والانحراف والعوز المادي، فضرورة تلافى ذلك الحرمان بوضع برامج تستهدف الفقراء وتشبع احتياجاتهم.

فلذلك استخدمت الدول استراتيجيات لمواجهة الفقر تتم طبقا للموارد الموجودة والعلاقة بين المواطنين والدولة. وهذا ما أكدت عليه دراسة **(تورنير ميجنون Turner,Mignon 2006)** ([١٨]) بأن حال البلدان منخفضة الدخل ذات المستويات العالية من الفقر المدقع نتج عن مواردها المالية المحدودة وعدم الاستقرار الحكومي فيها وانعدام الثقة بين المواطنين والدولة، واعتمدت الدراسة علي طريقة تحليل المضمون في تحليل محتوي استراتيجيات الحد من الفقر في ٤٤ بلداً من البلدان منخفضة الدخل، واستنتجت الدراسة بأن أهم هذه الاستراتيجيات هي تعزيز اللامركزية، إنشاء إطار قانوني، إنشاء مؤسسات جديدة، المسئوليات المتزايدة للمجتمع المدني النشط ، بناء المجتمع المدني.

ولكي يتم استخدام هذه الاستراتيجيات لابد من تحديد أولويات حاجات الفقراء حتى يتم إشباعها عن طريق الخدمات التي تقدم من القطاعين الأهلي والحكومي وذلك عن طريق التنسيق وتعاون بينهم. فنجد دراسة **محمد أحمد عبد الرحيم (٢٠٠٧م)** ([١٩])وصفت أولويات حاجات الفقراء من الخدمات المجتمعية على النحو التالي : الخدمات العمرانية التي تتمثل في منافذ الخبز المدعم وشبكة مياه نقية ومنافذ للمواد التموينية ثم الخدمات الصحية ويليها الخدمات الاجتماعية والتعليمية، وأوصت الدراسة على أهمية التعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي وجمعيات تنمية المجتمع لإشباع حاجات الفقراء.

تتأثر الأحوال المعيشية والحراك الاجتماعي للأسر الفقيرة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد من عمليات التغيير والتطوير الذي تمر به في عملية التنمية، والفقر يكون أكثر في الريف من الحضر. فقد أوضحت الدراسة التي تمت بالتعاون بين وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي (٢٠٠٩م) ([٢٠]) عدة نتائج هامة تلقى الضوء على الأحوال المعيشية للأسر الفقيرة والحراك الاجتماعي حول خط الفقر ومدى تأثر ذلك بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر خلال

الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٠) وتعطى هذه النتائج تشخيصاً دقيقاً لقضية الفقر في مصر بأبعادها المختلفة، وتمثل بالتالي الأساس الذي تنطلق منه خطة التنمية، وما تتضمنه من سياسات وآليات عمل تستهدف التصدي الحاسم والفاعل لهذه القضية. وتفيد النتائج التي تم رصدها ما يلي: ضرورة احتواء التضخم للحد من تأثيره السلبي على مستوى معيشة الفئات الفقيرة، وحتمية تركيز الجهود التصحيحية لأحوال الفقراء بدرجة أكبر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، وأولوية تعزيز الجهود الإنمائية الموجهة للارتقاء بالمستوى المعيشي للقاطنين بمحافظات الصعيد، وأهمية النهوض بمستويات التشغيل وتوفير فرص عمل دائمة للتصدي الحاسم لمشكلة الفقر، وضرورة شمول خطة التنمية لسياسات تتصدى لديناميكية الفقر وتتبنى من الإجراءات وآليات العمل ما يحد من وقوع مواطنين جدد في براثين الفقر.

تعتبر الحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الإنسان، كما إنها تؤدي دوراً هاماً للحد من الفقر وتخفيفه، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ على كرامة الإنسان.

الحماية الاجتماعية يمكن أن نوصف بأنها إطاراً يشمل مجموعة أوسع من البرامج والأطراف المعنيين والأدوات المرتبطة بخيارات أخرى "كالسياسات الاجتماعية" أو "الضمان الاجتماعي" أو "التأمين الاجتماعي" أو "شبكات الأمان" ، يُستخدم مصطلح "الحماية الاجتماعية " للدلالة على أيّ مبادرة يطلقها القطاع العام والخاص، يكون من شأنها توفير تحويلات الاستهلاك ومصادر الدخل للفقراء وحماية الفئات الضعيفة من مخاطر البطالة فضلاً عن تحسين وضع الفئات المهمشة اجتماعياً، وذلك بغية تحقيق الهدف العام المتمثل بتقليص حدة ضعف الفقراء وسواهم من الفئات المهمشة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي([٢١]).

إن الوظيفة الرئيسية للحماية الاجتماعية تتمثل في تأمين الدخل وتوفير الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية ، ويشمل هذا الأمر مختلف الفاعلين ، من قبيل الأسرة وشبكات التضامن المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والمنشآت والسوق التجارية والحكومة ومؤسسات الضمان الاجتماعي فضلاً عن المجتمع الدولي([٢٢]).

فالاتجاهات الحديثة للحماية الاجتماعية تركز على توسيع نطاق الحماية لتشمل كافة شرائح المجتمع، وأيضا المجالات المختلفة التي تهتم بفئات المجتمع، مثل قضايا المرأة والعمال والأسرة والطفولة والشباب والصحة.... وغيرها ، والاهتمام بمواجهة الأزمات والكوارث، مما يستلزم تفعيل برامج الحماية الاجتماعية حتى تواكب التطورات والتغيرات المختلفة التي تطرأ على المجتمع. ففي مجال العمالة

غير المنظمة لابد من تفعيل برامج الحماية الاجتماعية وأشارت دراسة **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (٢٠١٠م)** ([٢٣])أن المؤسسات الحكومية لا تقدم خدمات مرتبطة بالحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم إلا نسبة محدودة للغاية، وعدم وجود تأمين صحي للعاملين في هذا القطاع ، وكذلك عدم وضع العاملين تحت مظلة التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمالة غير المنظمة ، وعدم اشتراك العمال بالنقابات العمالية لعدم معرفتهم بها وشعورهم بأن هذه النقابات لا تحقق الحماية الاجتماعية لهم، وأكدت الدراسة ضعف الجمعيات الأهلية في تقديم المساعدة للعاملين في توفير جزء من نفقات التعليم لأبنائهم ونفقات العلاج لأسرهم ، وعدم توفير خدمات اجتماعية وترفيهية لأسرهم وخدمات الرعاية الصحية للعاملين ، وأكدت على عدم شعور العاملين بعدم الرضا نتيجة لشعورهم بالملل والتعب وعدم الراحة وتخوفهم من التحديات التي تواجههم.

وإن برامج الحماية الاجتماعية تهتم بالمرأة والارتقاء بها، عن طريق تفعيل حقوقها القانونية والضمانية وتوسيع الحماية الاجتماعية لها في مجالي العمل والضمان الاجتماعي وهذا ما توصلت إليه دراسة **الحملاوي صالح عبد المعتمد (٢٠١٠م)** ([٢٤])التي تهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية للمرأة العاملة في قانون العمل، عن طريق الارتقاء بالمرأة من خلال محو أميتها وتعليمها ، وزيادة مشاركتها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنقابية ، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في مجالي العمل والضمان الاجتماعي ، لتشمل كافة العاملات في مختلف القطاعات ، وكذلك إنشاء منظمات وحركات نسائية ضاغطة ، وتوعية المرأة بحقوقها القانونية ومشاركتها في صنع القوانين والتشريعات الخاصة بها ، زيادة مساهمة المرأة في الأنشطة المختلفة للقطاع غير المنظم، وإعطاء الأهمية لتدريب وتأهيل المرأة لمتطلبات سوق العمل ، وإيجاد فرص عمل لها من خلال الإجراءات القانونية والتشريعية والاجتماعية، تذليل الصعوبات التي تواجه المرأة في الدخول إلى سوق العمل ، تمكين المرأة من ممارسة حقها في اختيار نوع العمل، والاستفادة المتساوية مع الرجل من فرص التعليم والتدريب المؤهلة للعمل ، تكثيف البرامج الهادفة لتشغيل المرأة، وتوفير فرص العمل لها، وتعزيز دور القطاعين الخاص والأهلي، وتفعيل دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في هذا المجال.

وتساعد التكنولوجيا الحديثة في توصيل برامج الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها وهذا ما أشارت إليه دراسة ديفيد **وماثيلد** (**David and Mathilde٢٠١١**) ([٢٥]) التي تم تنفيذها على إحدى المشاريع في بنجلادش، حيث كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحديد إطاراً لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية واستكشاف كل المكونات الرئيسية وعلاقتها مع التنفيذ الفعال باستخدام الأدلة الدولية، وكان من أهم

توصيات الدراسة هو أن التكنولوجيا يمكن أن تؤدى دوراً كبيراً للمساعدة في التغلب على بعض العوائق الرئيسية في توصيل الحماية الاجتماعي.

و يتم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لكي تشمل كافة أفراد المجتمع عن طريق القدرة على الوصول للموارد المالية المختلفة وتسهيل الإجراءات الائتمانية التابعة لها، والسعي إلى الاستثمار المكثف للقدرات الذاتية، والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن. وهنا نشير إلى أن القطاع الحكومي لا يستطيع وحده مواجهة الفقر ووضع برامج وآليات الحماية الاجتماعية، فأصبح إلزاماً عليه إيجاد شريك قوى وفعال لمعاونته وخاصة في ظل السياسات الدولية التي تهدف إلى إشراك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة الفقر.

وهذا ما أكدت عليه دراسة **أندرسون دونالد Anderson Donahd ١٩٩٩** ([٢٦])والتي أوضحت أن الجهود التقليدية المتمثلة في الجهود الحكومية فشلت في علاج مشكلة الفقر لأنها لم تجد الآليات التي تجعل الفقراء يساعدون أنفسهم في حل مشكلاتهم كما أنها أديرت من خلال أفراد من خارج المجتمع الذي يعانى من الفقر كما أكدت الدراسة على أن منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تساهم بدوراً رائداً في ولايتي فرجينيا وكارولينا الشمالية خاصة في مجال تحسين الأنظمة التعليمية والبنية التحتية وعمل برامج للمسنين والرعاية الصحية وغيرها من البرامج والخدمات.

ولابد هنا من الإشارة إلى الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والتخفيف من حدة الآثار السلبية لهذه المشكلات الاجتماعية في هذا العصر. فقد أكدت دراسة **أحمد على مصطفى**(٢٠٠٣م) ([٢٧]) أن المنظمات غير الحكومية تقوم بدوراً لا يستهان به في التخفيف من حدة الآثار السلبية للعولمة مثل " زيادة أعداد الفقراء والبطالة والجريمة والعنف والمخدرات ،وكذلك غياب البعد الإنساني في النشاط التجاري" كما أنها تسهم بشكل فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تساهم بدوراً هاماً في التخفيف من حدة مشكلات الفقروتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء، وذلك ينتج عن التعاون الايجابي بينها وبين المنظمات الحكومية. فأظهرت هذا دراسة **نهال ممدوح الهرميل(٢٠٠٤م)** ([٢٨]) التي سعت إلى تحديد آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور تنظيم المجتمع وتوصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقوم بدوراً هاماً في الحد من مشكلة الفقر وأن التعاون الإيجابي بين الجهود الحكومية والأهلية يساهم بشكل كبير في الحد والتخفيف من مشكلة الفقر.

فقد قامت الجمعيات الأهلية بدوراً حيوياً وهاماً في تخفيف حدة الفقر من خلال البرامج والمجالات التي نفذت بالتعاون مع الجهات المانحة، رغم القيود التي تفرضها الدولة وتكون عقبة على النشاط التطوعي في مصر. وهذا ما توصلت إليه

دراسة **جمال محمد محمد حماد (٢٠٠٥م)** ([٢٩]) حيث اهتمت الدراسة بآليات حددتها وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية لمواجهة الفقر واستعراض لنشاط وتوجهات هذه الآليات والوقوف على دورها الفعلي في مواجهة الفقر وأشادت الدراسة بدور الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر ومواجهته ودور الجهات المانحة في البرامج والمجالات المسموح بها وعرض القيود التي تفرضها الدولة على النشاط التطوعي في مصر.

منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية تقوم بجمع التبرعات وعمل اجتماعات وندوات توعية للأسر ،لقد أوضحت دراسة **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (٢٠٠٦م)** ([٣٠]) قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بدورها داخل المجتمع في التخفيف من المشكلات التي تواجه الأسر الفقيرة بجمع التبرعات وإعطاء المنح لصالح الأسر الفقيرة مع تشجيعهم على الاشتراك في مشروعات وبرامج تدر عليهم عائداً كبيراً مثل مشروع الأسر المنتجة.

وأشارت **دراسة (كاثرين فيرجسون Catherine Ferguson 2011)** ([٣١])التي استهدفت توسيع دور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في ثلاثة مجالات محددة تتعلق بالقضاء على الفقر: التقنية والمالية والسياسية، وكانت أهم توصيات هذه الدراسة هو توسيع دور الجمعيات الأهلية لحشد الدعم الشعبي لبدء وضع أرضية للحماية الاجتماعية الشاملة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني.

ورغم هذا فإن الجمعيات الأهلية تعانى من بعض المعوقات التي تقف عقبة أمامها أثناء ممارسة البرامج والآليات والاستراتيجيات الخاصة بها في مواجهة المشكلات المجتمعية.

.وهذا ما أكدت عليه دراسة **نهاد محمد كمال يحيى (٢٠٠٠ م)** ([٣٢])على الرغم من حجم ونوعية الجمعيات الأهلية في المجتمع المصري والاتجاه إلى زيادة عددها ولكن معظمها تعانى من المعوقات والتي منها قلة التمويل ونقص الخبرات العلمية وسيطرة روح الذاتية على معظم هذه الجمعيات مما يؤدى إلى عزوف بعض الأفراد عن المشاركة في أعمال المجتمعات وقد أوصت الدراسة على أهمية التماسك الاجتماعي والاندماج في أنشطة المجتمع والمشاركة فيها حتى يتثنى تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية.

منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية لها أهمية في التصدي ومواجهة المشكلات الاجتماعية ،وذلك رغم التحديات التي تقف عقبة أمام هذه المنظمات إلا أن الجهود التي قامت بها حققت مكاسب كثيرة وخصوصاً في مواجهة المشكلات التي تواجه الفقراء.

وتبين هذا دراسة **ميرافتاب Miraftab٢٠٠٣)** ([٣٣]) حول التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني ومحاولتها لتحسين أدوارها كعامل مساعد في

مواجهة مشكلات المجتمع والتمكين ،وقد توصلت الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني امتدت وتوسعت وحققت مكاسب كثيرة وقدرات في الاستجابة للمشاكل الخاصة بالفقراء من السكان.

كما أشارت دراسة **نجاة محمود عبد المقصود** (٢٠٠٩) ([٣٤]) والتي استهدفت تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني كانت تعقد الإجراءات الإدارية التي يتطلبها تقديم خدمات المنظمة للفقراء وقلة الجهود التطوعية للتعاون مع المنظمة وتعقد مشكلة الفقر وتعدد أوجهها وضعف الدعم المالي الحكومي للمنظمة وعدم وجود تعاون بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بالمجتمع وتدخل الدولة في شئون المنظمة.

وبالنظر إلى الدراسات التي أجريت عن الفقر وكذلك التقارير الدولية مثل تقارير التنمية البشرية وتقارير البنك الدولي والتقارير المحلية وغيرها من التقارير المهتمة بدراسة الفقر والتنمية، يتضح أن نسبة الفقراء تكون أكثر في المناطق الريفية من المناطق الحضرية والمناطق الأخرى، وهى نتيجة طبيعية لما تعانيه هذه المناطق من نقص في البرامج والمشروعات التنموية التي تساعد في تطوير الخدمات بأنواعها المختلفة وتحسين أوضاع الناس المعيشية مما يحقق الرفاهة في هذه المجتمعات.

فالفقر عقبة أساسية أمام تحقيق التنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي ، كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني للمجتمع لما يتيحه من بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف و المعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر.

وفى ضوء ما تم عرضة من الإطار النظري والاحصائيات ومن نتائج الدراسات السابقة والموجهات النظرية، وانطلاقاً من تخصص الباحث يمكن صياغة مشكلة الدراسة في العنوان التالي: (معوقات الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء).

ثانياً : أهمية الدراسة :

١ - تأتى هذه الدراسة في مرحلة هامة من تاريخ المجتمع المصري تتميز بالتحولات الاقتصادية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية، وتزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالجمعيات الأهلية نتيجة لما لها من إسهامات في تنمية المجتمع والمساهمة في علاج مشكلات الفقر وقضايا التهميش.

٢ – يعد الفقر مشكلة اجتماعية قديمة تصيب جميع الدول، وهو من المشكلات التي تستوجب الدراسة لما له من أبعاد اجتماعية وتعليمية وصحية واقتصادية وسياسية، كما يصاحبه العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة كالبطالة والأمية والسرقة والانحراف والجريمة التي تهدد الأمن والأمان في المجتمع.

٣ – تعهد الدول بتحقيق أهداف الألفية التي تغطى مسائل هامة تتصل بالأمن والسلامة والتنمية، والتي كان من أول أهدافها هو القضاء على الفقر والجوع الشديدين ، وذلك من أجل حماية الفقراء والمهمشين من براثن الفقر المدقع ، وهذا يستلزم استخدام ودراسة برامج وآليات جديدة لمواجهة الفقر.

٤ – تستخدم الدول العديد من الاستراتجيات التنموية من أجل تحقيق التنمية بأنواعها المختلفة ، ومن هنا ظهرت أهمية الحماية الاجتماعية كإستراتجية جديدة لتحقيق التنمية.

٥ – رغم ما يتوفر في الريف من خيرات إلا أنه يعانى من العديد من المشكلات وخصوصاً في ظل التغيرات التي تشهدها الدول نتيجة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمر بها، مما يستوجب الاهتمام بدراسة أوضاع المجتمع الريفي.

٦ – تساهم هذه الدراسة في فهم وتقويم دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بحيث تكون هذه الجمعيات مؤسسة اجتماعية تعمل علي تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية..... غيرها من خدمات الحماية الاجتماعية في المجتمع.

٧ – تساعد هذه الدراسة الاخصائيين الاجتماعين في التخطيط الفعال لبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية اللازمة لإيجاد حياة أفضل للفقراء والفئات المهمشة في الريف ومواجهة أي تحديات في سبيل تحقيق أهدافها المنشودة.

٨ – إثراء البناء المعرفي لمهنة الخدمة الاجتماعية بالموضوعات الجديدة والتي منها الحماية الاجتماعية.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة: *Concepts of Study*

تتضمن الدراسة الحالية مجموعة من المفاهيم الأساسية والتى يمكن توضيحها فيما يلي:

١- مفهوم الحماية الاجتماعية.

٢- مفهوم الجمعيات الأهلية.

٣- مفهوم الفقر والفقراء

١- مفهوم الحماية الاجتماعية:

هناك اختلاف جوهري بين المجتمعات من حيث كيفية تحديد نهج الحماية الاجتماعية، فالتقاليد المختلفة والثقافات والهياكل التنظيمية والسياسات تؤثر في تعريف الحماية الاجتماعية.

ويمكن تعريف الحماية الاجتماعية على أنها مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل، وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان([٣٥]).

وعرفت منظمة العمل الدولية الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة شاملة من الاستراتيجيات القائمة على دورة الحياة والتي ترمي إلى حماية العمال في أماكن عملهم في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من ظروف العمل غير العادلة والخطرة وغير الصحية، وترمي أيضاً إلى إتاحة الخدمات الصحية وتوفير دخل أدنى للأشخاص الذين لا يتجاوز دخلهم خط الفقر، ودعم الأسر التي لديها أطفال، فهي تعوض فقدان دخل العمل الناتج عن المرض أو البطالة أو الأمومة أو العجز أو فقدان عائل الأسرة أو الشيخوخة([٣٦]).

ويمكن وصف الحماية الاجتماعية بأنها كل المبادرات العامة والخاصة التي توفر تحويلات الدخل أو الاستهلاك للفقراء، وحماية الضعفاء ضد مخاطر المعيشة، وتعزيز الوضع الاجتماعي وحقوق المهمشين، مع تحقيق الهدف العام المتمثل في الحد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء، الفئات الضعيفة والمهمشة([٣٧]).

ومن خلال هذا العرض يستطيع الباحث أن يعرف الحماية الاجتماعية إجرائياً على أنها:-

١- التدابير التي تساعد الفقراء للحصول على احتياجاتهم من مأكل ومشرب وملبس.

٢- وهى الخدمات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي للفقراء.

٣- الخدمات التي تحقق مستوى تعليمي أفضل للفقراء.

٤- مجموعة البرامج التي تحقق مستوى صحي لائق للفقراء.

٥- وهى خدمات البنية الأساسية التي تقدم للفقراء.

٦- مجموعة الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في الريف.

٧- المبادرات والإجراءات التي تقدم للفقراء في الريف.

٢- مفهوم الجمعيات الأهلية:

أطلق على الجمعيات الأهلية العديد من المسميات، وتختلف هذه المسميات حسب المجتمع الذي تعمل فيه،هذه المسميات نتيجة طبيعية لحكم نشأة الجمعيات الأهلية كان يطلق عليها جمعيات الإحسان Charity Association ثم أصبح يطلق على هذه الجمعيات تسميات أخرى مثل الجمعيات الخاصة Private Associations والمنظمات التطوعية Voluntary Organizations أو غير الحكومية

Non-Profit Organizations أو المنظمات غير الربحية NGOs"" Non- Governmental Organizations وفى دول الخليج العربي يطلق عليها الجمعيات ذات النفع العام، وفى الولايات المتحدة الأمريكية أحياناً يطلق عليها القطاع الثالث Third Sector على أساس أن الدولة هي القطاع الأول والقطاع الخاص "الهادف إلى الربح" هو القطاع الثاني وفى بعض الكتابات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية يطلق عليها الجمعيات التطوعية الخاصة Private Voluntary Organizations "PVOs" أو القطاع المستقل Independent Sector أو القطاع المعفى من الضرائب Tax Exempted(٣٨).

– المنظمات غير الحكوميةNon- Governmental Organizations: وهو من أشهر المسميات السائدة في الدول النامية عامة، ويعتمد على نفى ارتباطه بالقطاع الحكومي، رغم أن هناك الكثير ما يؤكد على هذا الارتباط بل التبعية.

– المنظمات غير الربحية Non-Profit Organizations : وهى تركز على أن هذه المنظمات لا توجد أساساً من أجل ربح لمؤسسيها أو القائمين عليها، ومع ذلك فإن هذه المنظمات تحقق ربحاً في بعض الأحيان حين يكون العائد في سنة معينة أعلى من الإنفاق، كما يحقق نشاط البعض منها أرباحاً بالمعنى المعروف خاصة في الغرب.

– القطاع التطوعي Voluntary Sector: وقد يطلق على المجهود الذي يبذله المتطوعون في إدارة وتيسير هذا القطاع،غير أن جزءاً كبيراً من نشاط هذه المنظمات في الدول المتخلفة لا يقوم به متطوعون ولكن موظفون يتقاضون أجراً عن عملهم.

– القطاع الخيري Philanthropic Sector : هو ذلك القطاع الذي يركز على التبرعات التي تتلقاها تلك المنظمات من مصادر خيريه خاصة على الرغم من أن هذه الموارد لا تمثل كل أو حتى غالبية مواردها.

تعرف الجمعيات الأهلية بأنها منظمة ينشئها سكان إي مجتمع بغرض حل مشكلات مجتمعهم وهى منظمات غير رابحة وغير حكومية تقدم الخدمات الإنسانية وتهدف لمساعدة الآخرين على تحقيق مستوى أفضل لحياتهم وتقدم لهم الخدمات لمقابلة احتياجات المعيشة(٣٩).

وتعرف أيضا الجمعيات الأهلية على أنها جماعة من الأفراد يبذلون جهدهم التطوعي اختياريا بدون مقابل مادي وذلك بهدف تحسين ظروف الحياة المادية والمعنوية والعمل التطوعي ينشأ بين الأفراد عن اقتناع وحرية اختيارية كاملة بينهم بدافع المسئولية والانتماء الوطني لمشاركتهم في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع(٤٠).

ويمكن تعرف الجمعيات الأهلية بأنها مؤسسات تعمل بشكل مستقل عن الحكومة سواء كان بشكل كامل أو نسبى، وتتسم أعمالها بالإنسانية وتعاونية أكثر من تميزها بسيادة القيم التجارية(٤١).

فالجمعيات الأهلية تعرف بأنها وحدات أنشئت من أبناء المجتمع المحلى، لا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه(٤٢).

ويعرفها القانون المصري رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ في مادته الأولى بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيينً لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي([٤٣]).

وفى القانون المصري رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ يعرفها بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو منهما معاً لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي([٤٤]).

ويمكن للباحث تعريف الجمعيات الأهلية إجرائياً طبقاً لهذه الدراسة كالأتي:

١- أنها منظمات تطوعية لا تهدف إلى الربح.

٢- لها هيكل تنظيمي رسمي وإدارة ذاتية.

٣- تسعى إلى تحسين أوضاع الفقراء والفئات المهمشة في الريف .

٤- من خلال تقديمها برامج الحماية الاجتماعية.

٣- مفهوم الفقر والفقراء :

الفقير لغة يعنى المحتاج. قال سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر:١٥) أي المحتاجون إليه. ويقال أفقر الله فلاناً – أي جعله فقيراً وافتقر – أي صار فقيراً إلى الأمر أي احتاج أي نقص واضطراب في تكوينه يصحبه شحوب وتتابع في النفس وخفقان في القلب([٤٥]).

أما **الفقير** فهو الذي لا مال له والعاجز عن دفع ما يؤمن لقمة العيش له أو سد حاجته، واقتصادياً الفقير هو من يعيش تحت حد الفقر([٤٦]).

وتطلق كلمة "**فقراء**" على السكان الذين يعيشون في مستوى وظروف معيشية دون ما هو متعارف علية اجتماعيا في مجتمع ما ، بصفته الحد الأدنى للحياة اللائقة المقبولة اجتماعياً وإنسانياً([٤٧]).

التعريف الموضوعي للفقراء: يركز التعريف على كون الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويعتبر كلاً من دخل الأسرة ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة.

التعريف الذاتي للفقراء: يعرف فيه الفقراء من وجهة نظر الفرد ذاته ؛فإذا شعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه –بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية– يعد فقيراً.

التعريف الاجتماعي للفقراء: هم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية، ويعتبر الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه على المعونة الاجتماعية([٤٨]).

على الرغم من الانتشار الواسع لمفهوم الفقر في مختلف المجالات، إلا أنه لا يوجد حتى الآن اتفاق عام بين الباحثين والمتخصصين حول ماهيته ومفهومه، لذلك سيتم

عرض أهم هذه المفاهيم بهدف الوصول إلي مفهوم عام للفقر ويمكن عرض هذه المفاهيم على النحو التالي:

فهناك من عرف الفقر" بأنه الحرمان من القدرات التي تتجاوز نقص الموارد المادية مثل الدخل وتشمل القدرات البشرية (المهارات والقدرات البدنية) وكذلك إحترام الذات في المجتمع" ([٤٩]).

كما يشير الفقر" بأنه وضع يتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية بما في ذلك (الغذاء- المياه الصالحة للشرب – الصرف الصحي – الصحة – المأوى – التعليم والمعرفة) وأنه لا يتوقف فقط على الدخل ولكن أيضاً على الحصول على الخدمات الاجتماعية"([٥٠]).

ويري آخرون بأن الفقر هو عبارة عن " عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة " ([٥١]).

وكما يعرف الفقر بأنه تعبير عن مستويات الدخل المتدنية التي تحصل عليها الأسرة أو الأفراد، ويعنى أيضاً نقص فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، كما إنه يعبر عن عدم القدرة على المشاركة في المجتمع اقتصادياً واجتماعيّاً وثقافياً وسياسياً، وهناك قائمة من المصطلحات الحالية تُعبر عن الفقر والتى من بينها ما يلي([٥٢]):

- فقر الدخل أو الاستهلاك. – الإنسان المتخلف (النامي)
- الاستبعاد الاجتماعي. – الافتقار للقدرة والأداء.
- الضعف. –عدم استدامة سبل المعيشة.
- الافتقار إلى الاحتياجات الأساسية. – الحرمان النسبي.

ويري الباحث أن هذا التنوع في التعريفات يعطي لمفهوم الفقر معني شاملاً لفظاً ومضموناً، ويفتح آفاقاً أوسع نحو إدراك مفهوم الفقر.

ويمكن للباحث من خلال عرض المفاهيم السابقة أن يضع مفهوم للفقر بأنه"فقر الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان سبل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة، و محدودية أو عدم الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، وزيادة معدلات الاعتلال ومن ثم الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد وعدم كفاية المساكن، والبيئات الاجتماعية غير الآمنة والتمييز والاستبعاد، وعدم المشاركة في صنع القرار والانسحاب من الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية".

كما يمكن للباحث أن يضع تعريفاً إجرائياً للفقر فيما يلي:

١- مجموعة الأفراد الذين يقطنون في الريف.

٢- الأفراد الذين لا يستطيعون إشباع احتياجاتهم من مأكل ومشرب وملبس.

٣- مجموعة الأفراد الذين يعانون من عدم كفاية الدخل.
٤- مجموعة الأفراد الذين يعانون من نقص في مستوى التعليم.
٥- مجموعة الأفراد الذين يعانون من ضعف الحالة الصحية.
٦- الأفراد الذين يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية .
٧- الافراد الذين يستفيدون من خدمات الجمعيات الأهلية العاملة في الريف.

رابعاً: المعطيات والأدبيات النظرية للدراسة :

نظرة تحليلية للفقر الريفي في مصر:

يعد الريف العمود الفقري للمجتمع المصري فهو الأصل الذي تكونت منه حضارة مصر القديمة وبتماسكه وصلابته قامت هذه الحضارة منذ فجر التاريخ وحافظ على استمرار بقائه. وتبلغ نسبة المجتمع الريفي ٥٦% من جملة السكان وهم المصدر الأساسي لثروة مصر الحقيقية وكنزه الثمين ومازال أيضاً المورد الفعال في سد حاجة سكان البلاد من الغذاء والكساء وموارد الصناعة والتشييد([٥٣]). وكان الفلاح بالمجتمع المصري طيلة العقود السابقة هو الدعامة الأساسية لعملية التنمية أثناء قيام القاعدة الصناعية التي بدأت في الخمسينيات والستينيات. وكانت القرية أو الريف بمجمله ما هو إلا البقرة الحلوب، وللأسف الشديد فإن إجمالي الفائض الذي تم تعبئته من الريف لم يعاد تدويره مرة أخرى إلى الريف مما أثر سلباً على مستوى الريف في المجتمع المصري. وعلى المستوى المحلى ، يشير تقرير التنمية البشرية سنة ٢٠٠٣ إلى تنمية غير عادلة بصفة عامة ، بين القطاعات الحضرية والريفية ، هذه الفوارق بين القطاعين آخذة في الاتساع نتيجة لهيمنة القطاعات الأولى على الثانية بتركيز الخدمات والمشروعات الكبرى فيها([٥٤]). وهذا جعل المناطق الريفية تكاد أن تكون محرومة من حيث الاستثمار في استحداث المنشآت وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وتفشل السياسة العامة عموماً في تصويب هذا التحيّز الحضري. ويفضي الافتقار إلى سبل الحصول على رأس المال أو التكنولوجيا أو النفاذ إلى الأسواق أو الحصول على السلع العامة والاعتماد الكبير على قاعدة الموارد الطبيعية، إلى تقييد الفرص أمام تحقيق نمو اقتصادي متنوع([٥٥]).

وبسبب استراتيجيات التكيف الهيكلي وإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ظهر الخلل البنائي الذي أصاب الاقتصاد المصري والذي أثر على الأوضاع المعيشية للفقراء من الطبقة العاملة "عمال الزراعة والصناعة" الذين أضيروا من هذه السياسات التي قذفت بأعداد كبيرة منهم خارج سوق العمل، إما بإغلاق فرص الحصول على عمل أمام العديد منهم أو بإقصاء عدد غير قليل منهم عن أعمالهم وحرمانهم من

مصادر الدخل من خلال سياسات تسريح العمالة والمعاش المبكر ، وقد أسهمت تلك السياسات في ارتفاع معدلات الفقر في مصر([٥٦]).

ومع ذلك يبدو أن معدل الفقر المدقع والفقر النسبي قد ازدادا في العقد الفائت وزادت نسبة السكان دون خط الفقر القومي وهو مقياس للفقر النسبي من ١٦,٧% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢% في عام ٢٠٠٨ وفق أحدث البيانات المتوفرة من البنك الدولي في حين خفضت الفقر عدة أسواق ناشئة خلال المدة ذاتها. أما الفقر المدقع والمحدد وفق قياسات عالمية فهو أقل بكثير يبدو أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً ازدادت قليلا من ١,٨% في عام ٢٠٠٠إلى ٢% في عام ٢٠٠٥ (بعد انخفاضها من ٤,٦% في عام ١٩٩١) ([٥٧]).

، فإن حدة مشكلة الفقر تتفاوت مكانيًا بين محافظات الدلتا والصعيد، وبين المناطق الحضرية والريفية. فوفقًا للدراسات التي تناولت قضية الفقر وتوزيعها الجغرافي، فإن الشطر الأعظم من الفقراء يتواجدون بالريف المصري وبمحافظات الصعيد، الأمر الذي يقتضي تبّني السياسات والتدابير اللازمة لتصويب هذه الاختلالات المكانية وعدم الاكتفاء بخفض المعدل العام للفقر على المستوى القومي([٥٨]). وفي تقرير البنك الدولي الأخير عام ٢٠٠٦ أوضح تباين معدلات الفقر في الريف المصري فريف الوجه القبلي أكثر فقراً من ريف الوجه البحري في حين يزيد معدل الفقر في الوجه البحري عن معدله في المناطق الحضرية الكبيرة الشهيرة(القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، السويس)، وإذا أخذنا في الاعتبار الفجوة الاقتصادية التي تفصل بين الذكور والإناث يمكننا القول أن أفقر النساء هن من نساء ريف الوجه القبلي([٥٩]). فنجد أن ٥٣% من سكان المناطق الريفية بالصعيد فقراء "حوالى٥,٨ مليون فقير" كما أن معدلات الفقر في الصعيد (نحو ٣٥% في المناطق الريفية و ١٨ % في المناطق الحضرية) ويعانى ٢٢% من سكان الصعيد من سوء التغذية([٦٠]).

وقد ارتفع عدد الفقراء ونسبتهم في المناطق الحضرية الكبرى في مصر، ويأتي ذلك حتى بعد انخفاض العدد والنسبة في مصر ككل ، لقد كان ذلك نتيجة لنمط نمو متحيز إقليمياً أثناء أواخر التسعينات، وأغلب التصنيع الذي يحل محل الاستيراد (الذي ولد الدخول) والائتمان المحلى الذي مول التشييد والمتاجرة (الذي خلق فرص العمل) كانا في المناطق الحضرية الكبرى وشمال مصر، بينما شهد جنوب مصر نشاطاً صناعياً ضئيلاً جداً، وقد أظهرت الزراعة تحيزاً إقليمياً متشابهاً، حيث نمت الدخول وانخفضت أعداد الفقراء في أرياف شمال مصر، بينما حصل العكس في أرياف جنوب مصر([٦١]).

ثقافة الفقر في الريف:-

مفهوم ثقافة الفقر الذي تم إطلاقه مؤخراً بدأ منذ عقود على يد أوسكار لويس في دراساته عن المجتمع المكسيكي والتي تمحورت حول حياة الشعوب الريفية في البيئات الحضرية، حيث يذهب لويس إلى أن الفقر ليس مجرد حرماناً اقتصادياً وتفككاً اجتماعياً لكنه يخلق أسلوب حياة له صفة الانتظام والرسوخ النسبي ويحدد خصائص ثقافة الفقر بأنها: نقص مشاركة الفقراء في النظم الاجتماعية الرئيسية ووجود أنماطاً خاصة للحياة العائلية بينهم وللعلاقات الجنسية ولأساليب تنشئة الأطفال إلى جانب اللامبالاة والاستسلام للواقع والمستقبل المنبثق عنه([٦٢]). فلذلك يعرف لويس أوسكار "ثقافة الفقر" على أنها مجموعة من المعتقدات والقيم تنتقل من جيل إلى جيل . ويقول بمجرد أن ثقافة الفقر دخلت إلى حيز الوجود فإنها تميل إلى إدامة نفسها ، مع مرور الوقت يصبح أطفال الأحياء الفقيرة البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين القيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية، وغير مهيئين نفسياً للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص المتاحة في حياتهم([٦٣]). فثقافة الفقر تؤدى إلى انتقال الفقر من جيل إلى جيل وهو ما يؤدى إلى ظهور "فقر الأجيال"، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية التي يترتب عليها ثقافة الفقر تصادر الطموح لدى الفرد.

ومن هنا تعرف ثقافة الفقر أيضاً على أنها طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق الأسرة، وتشتمل على العديد من السمات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وتتواجد في المناطق الحضرية المتخلفة، وتعد الأسرة هي مصدر الثقافة التي يتلقاها الطفل، لذلك تقوم بدور كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية، مما يجعل ثقافة الفقر تورث عن طريق الأسرة للأجيال فينشأ الطفل حاملاً كثير من السمات الثقافية للفقر وتتصف الأسر الفقيرة بانتشار السمات التالية الإحساس بالريبة نحو الجهات الرسمية وإحجامها عن المشاركة في التنظيمات الاجتماعية الرسمية والتطوعية ويرجع ذلك لانخفاض المستوى الاقتصادي وإحساسهم بالانعزال([٦٤]).

أوسكار لويس صاغ مصطلح ثقافة الفقر في عام ١٩٦١ في كتاب الأطفال من سانشيز (The Children of Sanchez) لويس استند في أطروحته على دراسة الإثوغرافية من المجتمعات المكسيكية الصغيرة، وكشفت دراسته حوالي ٥٠ سمة من السمات المشتركة داخل هذه المجتمعات " العنف المتكرر، وعدم وجود الحس التاريخي، وإهمال التخطيط للمستقبل، وهلم جرا" وعلى الرغم من دراسة المجتمعات الصغيرة جداً، إن استقراء النتائج التي توصل إليها لويس تشير إلى ثقافة عالمية من الفقر([٦٥]).

ويعتقد لويس أن الفقر وظروف الفقر تجعل الأسر غير مستقرة وليس لديها أمل أو مصداقية في أي شيء وحيث يتبلور مفهوم ثقافة الفقر في العيش عند الخطر والعيش من أجل اللحظة الراهنة فقط وهى ثقافة شرعية منبثقة عن الثقافة الوطنية تهدف لإحداث توافق بين الفقير وما يحيط به في بيئته. ووفقاً لذلك رأى لويس أن ثقافة الفقر تجعل المرء يفر من واقعه المأساوي الفقير إلى عالم وهمي آخر وتكمن خطورة ثقافة الفقر في أنها تنقل الإحساس بالفقر ووطأته من جيل لآخر ويعتقد لويس أن تغيير تلك الأوضاع يتم فقط عندما تتغير البيئات من فوق([٦٦]).

شبكات الحماية الاجتماعية في الريف:-

فقد طورت المجتمعات المختلفة أشكالاً متباينة من شبكات الحماية الاجتماعية، أي لا يوجد مجتمع بدون شبكات حماية خاصة به. ولمتطلبات التوضيح نقوم بتصنيف شبكات الحماية المختلفة في نمطين رئيسيين، والأدق هما قطبان يتوسطهما أشكالا مختلفة تحمل درجات متفاوتة من سمات كلا القطبين، وهذان النمطان هما([٦٧]):

أ- شبكات الحماية التقليدية: وتقوم هذه على مبدأ الإحسان والعطف على الفقراء والفئات الضعيفة وتنتشر هذه الأشكال في المجتمعات التقليدية وتقوم الأسرة وجماعة القرابة بالدور المحوري في توفير الحماية الاجتماعية للفرد والجماعة.ويشمل هذا النمط أشكالاً عديدة مثل المساعدات الخيرية الفردية، الصدقات، التعاون العائلي، تعاون الجماعات المحلية وتشمل أشكالاً أخرى قائمة على فكرة الادخار الفردي والجماعي مثل صناديق العائلة، جمعيات التوفير والتسليف.

ب- شبكات الحماية العصرية: وتقوم هذه على مبدأ المواطنة، أي من حق المواطن على الدولة والمجتمع توفير احتياجاته الأساسية، فهذه ليست منة من أحد وليست سلوكاً اختيارياً لإحسان فرد أو جماعة بل هي جزءاً من حقوقه بوصفه مواطناً ضمن شروط معينة، وتشمل أنظمة المساعدات الاجتماعية المخصصة للفئات العاجزة عن الكسب، والتأمينات الاجتماعية ضد البطالة، إصابات العمل، الشيخوخة والعجز، المرض، الوفاة والتيتم والترمل.

وعادة لا تصل الأساليب الرسمية للحماية الاجتماعية إلى السكان الريفيين، مثل الخدمات الاجتماعية العامة، ومن بينها المدارس والمستشفيات ومرافق البني التحتية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية ومياه الشرب والصرف الصحي، تقل جودة عن تلك المتوفرة في المناطق الحضرية ،كذلك تكاد معظم فرص العمالة في المناطق الريفية تكون موسمية الأمر الذي يزيد من ضعف السكان المحليين وفى فترات المشقة يتكل الناس على أساليب الدعم غير الرسمية التي تقدمها المنظمات

غير الحكومية والجمعيات الخيرية والأقارب أو المتوفرة بفعل الهجرة إلى المناطق الحضرية أو البلدان المجاورة([٦٨]).

ومنظمات المجتمع المدني عنصراً هاماً وأساسياً في توفير شبكات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ويتعاظم دورها ويتنوع من حيث وسائل المساعدات الاجتماعية التي تقدمها للأسر المحتاجة بما يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتتفاوت أدوار تلك المنظمات وفعاليتها من دولة إلى أخرى تبعا للشروط والقيود التي تفرضها الحكومات على إنشائها([٦٩]). ومؤسسات المجتمع المدني تعتبر وكالات للتنمية، وخاصة ضمن التوجه الجديد لتبني برامج تنمية القدرات وتمكين الفقراء والمجموعات المعرضة للمخاطر، تعمل تلك المؤسسات على تطبيق برامج التدريب و التدريب المهني والتعليم وتزويد المجتمعات المحلية بالأدوات والوسائل المطلوبة للمشاركة في التخطيط والتطبيق الاستراتيجي لبرامج التنمية الاجتماعية([٧٠]).

وتشكل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية، العمود الفقري للمجتمع المدني، ورغم نشأة هذه المنظمات في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد ، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمواً غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية، وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها لها سمة عالمية والأخرى لها سمة محلية . يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل التي أسهمت في هذه الصحوة ، وأولها السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية في منتصف الثمانينات، والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي، وتخلى الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري الذي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الطعام من ٢ بليون دولار في الثمانينيات إلى ٢٠ بليون دولار في التسعينيات. ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من ٥ بليون دولار في عام١٩٧٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠. أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية([٧١]). أما المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديمغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات. تدور المجموعة الثالثة من المتغيرات

حول الدور الذي قامت به المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم، وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي قامت به أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية([٧٢]).

الجمعيات الأهلية والحماية الاجتماعية للفقراء:-

الجمعيات الأهلية هي الأفضل في الوصول إلى أفقر الفقراء من وكالات المساعدات الحكومية والرسمية على حد سواء تشير إلى أنها قد تكون أفضل إلى إشراك الفئات الأكثر فقراً أو الأشد فقراً وإنها قد تكون أفضل في تحسين حياتهم([٧٣]). والجمعيات الأهلية تعمل بعدة طرق مختلفة لمكافحة الفقر، بداية من برنامج الطوارئ للأشخاص في محنة حتى الوصول إلى إجراءات دعم طويل الأجل لتمكين الأشخاص على إعادة بناء حياتهم إذا لزم الأمر ويجدوا لهم مكانة في المجتمع كعناصر فاعلة، وبالتالي استرداد حقهم الأساسي في حياة كريمة. تسعى الجمعيات الأهلية أيضاً إلى إطلاع الجمهور، لتعبئة المجتمع، إلى تقديم مقترحات والقضاء على الفقر، فهي غالباً ما تعمل في شراكة مع الأشخاص الذين يعيشون في الفقر والإقصاء الاجتماعي، ومع المؤسسات العامة والهياكل المحلية لتسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية المختلفة([٧٤]). وتقدم الجمعيات الأهلية مجموعة واسعة من الخدمات عبر حقول متعددة بدءاً من تداخلات سبل العيش والخدمات الصحية والتعليم إلى مناطق أكثر تحديداً، مثل الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء الديمقراطية، وحل النزاعات، وحقوق الإنسان، والتمويل، والإدارة البيئية، وتحليل السياسات، فإن المصالح في مساهمة الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات لم ترتفع فقط بسبب التراجع القسرى من الخدمات التي تقدمها الدولة ولكن أيضاً بسبب مزاياها النسبية المتصورة في تقديم الخدمات بما في ذلك قدرتها على الابتكار([٧٥]).

من هذا المنطلق قد تطورت خدمات الجمعيات الأهلية من مجرد تقديم المساعدات المالية للفقراء إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الفقراء في الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهارتهم عن طريق برامج التعليم والتدريب والتأهيل والتثقيف.... وغيرها من البرامج وأنشطة تقدم للفقراء في صورة خدمات ومساعدات الفقراء بصفة عامة وفقراء الريف بصفة خاصة.

الحماية الاجتماعية تزيد من فرص الحصول على الخدمات العامة والاستثمار في رأس المال البشرى وخاصة الصحة والتعليم، مما يساعد على رفع الإنتاجية ودعم مشاركة الفقراء في أسواق العمل، والدراسات في جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية توثق مراراً تحسينات كبيرة في النتائج الصحية والتعليمية، لاسيما في الاستجابة على كل من برامج النقد المشروطة وغير المشروطة والمبادرات الصحية

الاجتماعية، وإعانات الأطفال (وخاصة التحويلات النقدية) وحزم تقديم المساعدات المدرسية وتحسين المواظبة على الدراسة([٧٦]).

والحماية الاجتماعية التي تقدم إلى الفقراء الذين يعانون من براثين الفقر نجد أن معظم تحويلات الحماية الاجتماعية تهدف لتحقيق واحد أو أكثر من الإجراءات التالية:

١- حماية الدخول والاستهلاك إلى حد كبير من خلال التحويلات النقدية أو العينية، والإعانات النقدية أو برامج الغذاء مقابل العمل أو دعم المواد الغذائية.

٢- تعزيز التنمية البشرية، وذلك أساساً عن طريق تدابير لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية (مثل الإعفاء من الرسوم والاستثناءات والتأمين الصحي مدعومة)، والمكملات الغذائية والتحصينات.

٣- تعزيز موارد الرزق المنتجة، من خلال الدعم المباشر للزراعة، مثل مجموعات المبتدئين أو التأمين على المحاصيل، ونقل الأصول(مثل إعادة تكوين قطعان الماشية)، أو تمويل المشاريع الصغيرة.

٤- العديد من برامج التحويلات النقدية تحقيق أهداف متعددة –عادة ما تتعلق فقر الدخل والتنمية البشرية– في وقت واحد، ومصممة برامج التحويلات النقدية المشروطة على وجه التحديد للقيام بذلك ومما يعزز فعالية هذه الحماية الاجتماعية

اسهامات وانشطة الجمعيات الأهلية لتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف:-

١- التعليم والتدعيم المدرسي:-

(أ)- الخدمات التعليمية التي تقدمها للفقراء أنفسهم:-

- عمل ندوات توعية لحث الفقراء على أهمية التعليم والدور الذي يقوم به في رفع شأنهم ومكانتهم في المجتمع.
- تقديم الدعم لطلاب الفقراء عن طريق تقديم المساعدات المالية لهم.
- تقديم الوجبات التغذية المدرسية لطلاب الفقراء في المدارس.
- إنشاء فصول محو الأمية والاهتمام بتنفيذ برامج تعليم الكبار.
- دعم الحق في التعليم خاصة للمرأة والفتاة.
- مكافحة ظاهرة التسرب من التعليم بين الذكور والإناث في الريف.
- توفير فرصة لاستئناف الدراسة للإناث اللاتي انقطعن عن الدراسة الجامعية.
- إنشاء المدارس ذات الفصل الواحد.

(ب)- الخدمات التعليمية التي تدعم بها المدارس:-

- رصد أهم المشكلات التي تعانى منها المدارس في الريف.
- بناء المدارس ومد الدعم الفني والمالي للمدارس وتتمثل في " ترميم وصيانة المدارس – تجهيز المدارس بالمعدات الفنية من مقاعد وأجهزة معامل .... وغيرها من المعدات والأجهزة"
- رفع التقارير والتوصيات إلى الجهات المعنية بالتعاون مع إدارة المدارس والبلديات الموجودة في نطاق عمل الجمعيات.

– رفع قدرات المدرسين العاملين بالمدارس من خلال ورش العمل والدورات التدريبية لهم لزيادة وعيهم ومعرفتهم بكل ما هو جديد يساهم في تنمية وتطوير سير العملية التعليمية.

– ربط المدرسة بالمجتمع المحلى الذي تعمل فيه بحيث تستفيد المدرسة بالإمكانيات والموارد الموجود في المجتمع وكذلك تلبى المدرسة احتياجات المجتمع.

– المشاركة في مجالس الآباء والمعلمين التي تعقد في المدارس.

٢– اعتماد إستراتيجية الرعاية الصحية الأولية:–

- بناء وإنشاء المستشفيات والمستوصفات الطبية الخيرية لمعالجة الفقراء ، بأسعار رمزية أو مجانية على حسب ظروفهم المعيشية.
- تقوم الجمعيات الأهلية بمكافحة بعض الأمراض المستوطنة مثل " الدرن وأمراض الكبد والسرطان.... وغيرها من الأمراض".
- عمل القوافل الطبية التي تساهم في علاج المرضى الفقراء مثل (قوافل العيون، قوافل الأمراض الصدرية،... وغيرها).
- عمل وحدات الغسيل الكلوي للمرضى الفقراء.
- تقوم الجمعيات الأهلية بعمل ندوات توعية في مجال الصحة العامة والإنجابية وتنظيم الأسرة.
- تقوم الجمعيات الأهلية بعمل دورات تدريبية في الإسعافات الأولية.
- تقوم الجمعيات الأهلية بالتنسيق مع وزارة الصحة من أجل تنفيذ مشروعات تخدم القضايا السكانية.

٢– التدريب ومشروعات تحسين الدخل:

١– إجراء مسح للأسر التي تحتاج إلى تدريب وإلى عمل، وذلك في نطاق المجتمع الذي تخدمه الجمعية، والتعرف على مراكز التدريب المتوفرة وإمكانياتهم وشروط الالتحاق بها، والسعي مع هذه المراكز إلى وضع برامج خاصة لتدريب من هم في حاجة لتدريب في المنطقة التي تخدمها الجمعية والسعي إلى تشجيع وتحفيز المتدربين على الالتحاق بهذه البرامج والاستفادة منها.

٢– إجراء حصر لاحتياجات سوق العمل في المنطقة التي تخدمها الجمعية.

٣– المساعدة في إنشاء صناعات ترتبط بصناعات أكبر وتغذيها لضمان تسويق منتجاتها.

٤– تقوم الجمعيات بدور الوساطة لإتاحة قروض ميسرة للأسر الفقيرة والنساء المعيلات والعاطلين عن العمل لبدء مشروعات جديدة تهتم بمتابعة سداد القروض التي تحصل عليها بواسطتها لإتاحة استمرار دوران الأموال وتمكين آخرين من الحصول على تمويل ميسر.

٥- تساعد الجمعيات الأهلية على التغلب على مشكلة التمويل بالتوجه إلى صندوق التنمية الاجتماعي وبالمساعدة في تقديم طالبي التمويل بدراسة جدوى اقتصادية لمشروعاتهم بطريقة علمية سليمة، وذلك بعد تدريب العاملين فيها على كيفية تقديم مثل هذه الدراسات بشكل علمي سليم.

٦- تقدم الجمعيات الأهلية التي يكون ضمن أغراضها تقديم معونات للأسر الفقيرة في حدود إمكانياتها، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى ومع دور العبادة في مناطق عملها لتقديم معونات للأسر الفقيرة التي يمكنها الاعتماد على نفسها من توفير دخل يسد احتياجاتها وبصفة خاصة التي تعولها نساء لتوفير الحد الأدنى المطلوب لحياة الأسرة وحياة أطفالها.

٧- تسعى الجمعيات الأهلية إلى توفير آلية لتبادل الخبرات فيما بينها وممارسة أنشطة تكاملية عن طريق عقد ورش عمل لجمعيات متشابهة النشاط في المناطق المختلفة أو الجمعيات ذات الأنشطة المختلفة في نفس المنطقة الجغرافية ويستعان بالتليفزيون وبكافة وسائل الإعلام لنشر المعرفة والمعلومات عن الخبرات المتقدمة والأعمال الناجحة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية.

٤- المساعدات المالية العينية والنقدية:

تقوم الجمعيات الأهلية بتقديم المساعدات العينية والنقدية للفقراء الغير قادرين على العمل ولا يجدون من يتكفل برعايتهم، فتقوم بعض الجمعيات بالتنسيق مع "بنك الطعام" بتقديم الوجبات الغذائية لهم مثل شنطة الغذاء الشهرية التي تقدم للفقراء المسنين والغير قادرين على العمل، وكذلك تقديم الكرتونة الرمضانية التي تقدم للفقراء في شهر رمضان الكريم، وهذا بجانب تقديم مبلغ من المال ليساعد الفقراء في شراء بعض احتياجاتهم الأساسية الأخرى.

وتقوم الجمعيات بالتنسيق مع إدارة الضمان الاجتماعي بتقديم المعاشات التضامنية للفقراء الذين يستحقونها، حيث أن الجمعيات تقوم بتقديم الأوراق المطلوبة ومعها بحث حاله للفقير إلى إدارة الضمان الاجتماعي وبناءاً عليه يقوم الضمان الاجتماعي بموافقة وصرف المعاش للفقير المستحق، وليس هذا يتم مع الضمان فقط ولكن أيضاً مع إدارة التضامن الاجتماعي " الشئون الاجتماعية سابقاً"، حيث أن الجمعيات تقدم للإدارة كشف بأسماء الفقراء المستحقين للمعاش من اليتامى والعوانس والمطلقات والأرامل، والمعاقين الذين لا يحصلون على معاشات حكومية.

خامساً: أهداف الدراسة: *Aims of Study*

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو:-

" الوقوف على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف "

وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

١-تحديد دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف .

٢-الوقوف على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف.

٣-وضع مقترحات للتغلب على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء.

٤-التوصل إلى رؤية مستقبلية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية لتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف من منظور طريقة تنظيم المجتمع.

سادساً: تساؤلات الدراسة: *Question of Study*

تحددت تساؤلات الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيسي مؤداه:

ما تحديات الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف ؟

وذلك من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف ؟

٢- ما تحديات الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف ؟

٣- كيف يمكن التغلب على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء؟

سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة :-

تعد الإجراءات المنهجية المستخدمة في البحث هي أساس لكل دراسة ولاسيما في ميادين العلوم الاجتماعية فهي تكسب البحث طابعه العلمي، والباحث هو الذي يعي ويعرف كيف يختار الإجراءات المنهجية المناسبة لموضوعه، لأن نتائج بحثه تقوم أساساً على نوعية الإجراءات المنهجية، حيث إنه لو تم إتباع الباحث لهذه الإجراءات بطريقة علمية صحيحة فإنها ستؤدي للحصول علي نتائج علمية وموضوعية صحيحة ، والعكس تماماً. بناء على ذلك تمثلت الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة فيما يلي:

- نوع الدراسة والمنهج المستخدم :-

- نوع الدراسة:-

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث يرتبط مفهوم البحث الوصفي بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء ودراساتها وتفسيرها بغرض الوصول إلى استجابات مفيدة إما لإصلاح هذا الواقع أو تحديثه، أو استكماله، أو تطويره، وتتمثل هذه الاستجابات للحاضر يستهدف توجيه المستقبل.

تقوم هذه الدراسة بوصف كمي وكيفي من خلال الوقوف على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف.

- المنهج المستخدم:-

استخدم الباحث في دراسته منهج المسح الاجتماعي والذي يعد من أنسب المناهج ملاءمة لمثل هذه الدراسة وخاصة أن هذا المنهج يدرس الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين، وأنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة.

استخدم الباحث في دراسته طريقة المسح الاجتماعي كما يلي :.

أ – المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء مجلس الإدارة (رئيس مجلس الإدارة – نائب رئيس مجلس الإدارة – الأمين العام – أمين الصندوق) في الجمعيات الأهلية التي تم ترشيحها من قبل إدارات التضامن الاجتماعي بمراكز محافظة الفيوم .

ب – المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدين من الجمعيات الأهلية التي تم ترشيحها من قبل إدارات التضامن الاجتماعي بمراكز محافظة الفيوم.

– العينة :

أ– تم اختيار عدد (٤) أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة بكل جمعية وهم ما يطلق عليهم هيئة المكتب (رئيس مجلس الإدارة – نائب رئيس مجلس الإدارة – الأمين العام – أمين الصندوق)، وبلغ إجمالي عددهم بالجمعيات الأهلية التي تم اختيارها (٢٠٠) عضو.

ب – عينة من المستفيدين من الجمعيات الأهلية:

تم اختيار عينة عشوائية من المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات المستهدفة، بحيث تم اختيار عدد (٨) عملاء من المستفيدين من كل جمعية بحيث كان إجمالي المستفيدين بالجمعيات الأهلية (٤٠٠) مستفيد.

مبررات اختيار عينة الدراسة:

أ– مبررات اختيار عينة أعضاء مجلس الإدارة:

– إنهم هم المسئولين عن وضع الخطط والبرامج داخل الجمعية.

– هم أكثر دراية ومعرفة بمتطلبات المجتمع المحلي الذي تعمل في نطاقه الجمعية.

– أيضا هم أكثر دراية ومعرفة باحتياجات الفقراء في ذلك المجتمع المحلي.

ب– أسباب اختيار عينة المستفيدين:

– تحديد أهم احتياجات الفقراء من برامج الحماية الاجتماعية.

– قياس فاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية للعملاء.

ج– أسباب اختيار تلك الجمعيات الاهلية المختارة:

– توجد هذه الجمعيات الأهلية وتعمل في القرى بمراكز محافظة الفيوم.

– تم ترشيحها من مديرية التضامن الاجتماعي (الجمعيات النشطة في تقديم برامج الحماية الاجتماعية)

– تعمل هذه الجمعيات الاهلية في أكثر من مجال من مجالات الحماية الاجتماعية (التعليم – الصحة – تحسين مستوى المعيشة – البنية الاساسية).

أدوات الدراسة :

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها وهى ترجمة للكلمة الفرنسية Technique، وهناك الكثير من الوسائل (الأدوات) التي تستخدم للحصول على البيانات.

تنقسم أدوات الدراسة إلي :

- أدوات جمع البيانات .
- أدوات تحليل البيانات (التحليل الإحصائي) .

واتساقاً مع متطلبات الدراسة الحالية، فقد أعتمد الباحث في الدراسة الراهنة على الأدوات التالية:

١. أدوات جمع البيانات :

اختار الباحث نوعين من استمارات جمع البيانات وهما " استبيان لأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية – استبار للمستفيدين من الجمعيات الأهلية "، كأداة لجمع البيانات، لأنهما الأداتين المناسبتين للمنهج الوصفي التحليلي، ولقد قام الباحث عند تصميمه لهذه الأدوات بمجموعة من المراحل وهي :

المرحلة الأولي : مرحلة تصميم الأداة :

لقد اعتمد الباحث في جمع وتكوين أسئلة وعبارات الأدوات الخاصة بجمع البيانات موضوع الدراسة الراهنة علي مجموعة من المصادر المختلفة وهي :

أ – قام الباحث بتحديد المقصود بمفهوم الحماية الاجتماعية وعلية تم تحديد الأبعاد الأساسية للأدوات خاصة الدراسة الراهنة.

ب – قام الباحث بتحليل التراث النظري المتراكم والمتعلق بالحماية الاجتماعية في مجالات (التعليم – الصحة – تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل – البنية الأساسية)، وأيضاً التراث النظري المتعلق بالفقراء في الريف و طبيعة احتياجاتهم ومشكلاتهم حتى تكون الأداة معبرة بدقة عن الفئة المستهدفة.

ج – قام الباحث بعمل مسح للمقاييس والاستبيانات المرتبطة بالحماية الاجتماعية في مجالات (التعليم – الصحة – تحسين مستوى المعيشة وزيادة الدخل – البنية الأساسية) بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والتي تفيد في بناء أدوات الدراسة الراهنة.

د– قام الباحث وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها وفي ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة – بصياغة الاستمارات في صورتها الأولية، حيث اشتملت كل استمارة على أربع أبعاد رئيسية هي :

البعد الأول: البيانات الأولية.

البعد الثاني : تحديد دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف .

البعد الثالث : الوقوف على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف.

البعد الرابع : مقترحات للتغلب على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء.

المرحلة الثانية : مرحلة صدق وثبات الأداة:

يجب على الباحث أن يتحرى صدق وثبات أداة القياس حتى يطمأن إلى النتائج التي يتحصل عليها، ومن المعروف أنه عندما يرتبط الثبات بالصدق فأن العلاقة بين الثبات والصدق هي علاقة لا تماثل، فالصدق يعنى الثبات غير أن الثبات لا يعنى الصدق، حيث أن صدق القياس يعتمد على العلاقة بين المفهوم ومؤشراته التطبيقية والتي من المفترض أنها تقيس هذا المفهوم، فالصدق شيء خاص بأدوات القياس نفسها، كما أنه من المستحيل أن يتصف المقياس بالثبات "حيث يعطى كل مرة نتائج متشابهه في كل حالات متشابهة" ولا يعتبر صادقاً، لذلك فان الثبات في القياس بدون الصدق يجعل القياس ليس له قيمة.

أ- صدق الأداة : Validity

يقصد بصدق القياس أن القياس يقيس بالفعل ما نريد قياسه ولا يقيس غيره We are measuring what we are suppose to measure ، فإذا كانت وحدة المقياس تتمتع بدرجة عالية من الصحة، فأنها تمكن الباحث من قياس الشيء المراد قياسه بدقة وكفاءة عالية، فالصدق يخبر إلى معنى الصحة أو الصلاحية بالنسبة للمقياس أو الأداة أو بعبارة أخري يخبر إلى صدق تحقيق الأداة للهدف الذي وضعت أو اختيرت من أجلة أي مدي قدرتها على جمع البيانات اللازمة لموضوع البحث، وقد تم التأكد من الصدق بالدراسة الحالية بطريقتين هما:

- الصدق الظاهري (صدق المحكمين) قبل تطبيق الاستمارات على عينة المبحوثين.
- الصدق البنائي للاستبانة بعد تطبيق الاستبانة على العينة المبحوثة بحساب معاملات الارتباط الداخلية بين أبعاد الاستبانة التي تقيس المرحلة و الدرجة الكلية للمحور .

١- الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

لقد قام الباحث بعرض أدوات جمع البيانات في صورتها الأولية علي عدد (١٠) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم وذلك من حيث:

١. مدى صحة الصياغة اللغوية والعلمية للعبارات الواردة في محور كل أداة.
٢. مدى انتماء كل عبارة للمحور التي وجدت فيه، ومدى قياسها لما وضعت من أجلة.
٣. مدى وضوح وسهولة العبارات ، ومناسبتها لمستوى المبحوثين.
٤. مدى أهمية وملائمة عبارات كل محور وتدرجات مقياسه.
٥- مدى مناسبة اتجاه العبارة من حيث كونها سلبية أو ايجابية.
٦- اقتراح طرق تحسين العبارات وذلك بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسبًا.

وبعد استعادة النسخ المحكمة، تم الإبقاء على العبارات التي نالت نسبة اتفاق ٨٥% من الأساتذة المحكمين، وتم تعديل بعض فقرات الاستمارات "الاستبيان- الاستبار" في ضوء آراء الأساتذة المحكمين

وملاحظاتهم، وحذف العبارات التي اتفق عليها المحكمون بنسبة أقل من ٨٥% ، وكذلك تم إضافة بعض الفقرات وإعادة الصياغة والترتيب لبعضها ، وقد روعي عند صياغتها قدرتها على قياس ما وضعت له.

ب- ثبات الأداة :

الثبات هو مدى الاتساق بين البيانات التي تجمع في كل مرة يعاد فيها الأداة على نفس الأفراد وتحت نفس الظروف ، بمعنى أنه ما تمخضت إعادة تطبيق الأداة عن نفس النتائج التي كشف عنها الاستخدام الأول لها كانت الأداة ثابتة، وفى هذا يشير الثبات إلى معنيين متكاملين حيث يشير إلى الاستقرار في النتائج التي يكشف عنها تطبيق الأداة في كل مرة من ناحية، كما يشير أيضاً إلى موضوعية النتائج المنتقاة منها أذا اختلفت شخصيات من يستخدم هذه الأداة، ويقصد بثبات الأداة أن تعطي نفس النتائج تقريبًا إذا ما طبقت أكثر من مرة تحت ظروف متماثلة. وهناك عدد من الطرق الإحصائية التي تستخدم لقياس مدى ثبات أداة جمع البيانات تقوم في مجملها على أساس حساب معامل الارتباط بين إجابات الأشخاص في المرة الأولى وبين إجابات الأشخاص نفسهم في المرة الثانية وقد قام الباحث باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار Test and Retest لقياس مدى ثبات أداة الدراسة حيث اختار العينة وأستخدم الباحث معامل ارتباط سبيرمان.

جدول رقم (١) يوضح معامل الثبات لأداة الدراسة

الأبعاد	معامل الثبات
البعد الأول	٠,٨٦
البعد الثاني	٠,٨٧
البعد الثالث	٠,٨٩
البعد الرابع	٠,٨٨
الاستبيان ككل	٠,٨٧

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة حصلت على معاملات ارتباطيه أكبر من ٨٥% ، حيث كانت قيمة معامل الثبات للبعد الأول (٠,٨٦) والبعد الثاني (٠,٨٧) والبعد الثالث (٠,٨٩) والبعد الرابع (٠,٨٨) ، وقد حصل الاستبيان ككل على معامل ثبات بقيمة (٠,٨٧,٦)، وهذا يدل على أن الأداة صالحة لتطبيق والقياس.

المرحلة الثالثة والأخيرة : الصورة النهائية لأدوات الدراسة :

بعد إجراء الصدق الظاهري (Face Validity)، وحساب معامل الثبات سبيرمان (معامل ارتباط الرتب) تم التحقق من صدق وثبات الأدوات، فبذلك أصبحت الأدوات في صورتها النهائية وقابلة للتطبيق .

أدوات تحليل البيانات (المعالجات الإحصائية) :

طبقا لتساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، قام الباحث بتفريغ البيانات التي حصلت عليها بواسطة أداة الدراسة ، وتحليل بياناتها بواسطة الحاسب الآلي وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائيا وذلك من خلال الأساليب الإحصائية التالية :

١- التكرارات (ك)

٢- النسب المئوية (%) لوصف عينة الدراسة وتوزيعها وفقا لمتغيرات الدراسة.

٣- الرتب (ر).

٤- حساب معاملات الارتباط (بيرسون- سبيرمان).

٥- معامل كا٢ لتحقق من مدى اتفاق استجابات المبحوثين.

مجتمع البحث : يتكون مجتمع البحث وفقاً للدراسة الحالية من جميع الجمعيات الأهلية بمراكز وقرى الفيوم وهم كالتالي :

جدول رقم (٢)
يوضح عدد الجمعيات الأهلية بمراكز وقرى الفيوم

م	المركز	عدد الجمعيات
١-	مركز سنورس	١٨٩
٢-	مركز طامية	١٦٦
٣-	مركز ابشواي	١٤١
٤-	مركز إطسا	١٧٢
٥-	مركز يوسف الصديق	١٦٠
٦-	مركز الفيوم	١٧٧
إجمالي عدد الجمعيات بمراكز وقرى الفيوم		١٠٠٥

الإطار العام للمعاينة :

يتكون إطار عام المعاينة للدراسة الحالية من جميع الجمعيات الأهلية فى مراكز وقرى الفيوم التى تقدم خدمات الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف في كافة المجالات وعددهم كالتالي :

جدول رقم (٣) يوضح عدد الجمعيات الأهلية فى مراكز وقرى الفيوم
التى تقدم خدمات الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف في كافة المجالات

م	المركز	عدد الجمعيات
١-	مركز سنورس	١٤
٢-	مركز طامية	١٨
٣-	مركز ابشواي	١
٤-	مركز إطسا	١٠
٥-	مركز يوسف الصديق	١
٦-	مركز الفيوم	٦
إجمالي عدد الجمعيات بمراكز وقرى الفيوم التى تقدم خدمات الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف في كافة المجالات		٥٠ جمعية

جدول رقم (٤)
يوضح اسماء الجمعيات الأهلية فى مراكز وقرى الفيوم
التى تقدم خدمات الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف في كافة المجالات

م	المركز	القرية	القرية	أسم الجمعية
١-	ابشواي	سرور	الخالديه	جمعية تنمية المجتمع بالخالديه
٢-	اطسا	ابو سمك	الغرق	الجمعية الشرعية بالغرق
٣-	اطسا	البنك	تطون	جمعية شباب الخير بتطون
٤-	اطسا	الست حفيظه	تطون	جمعية شباب الخير بتطون
٥-	اطسا	السلام	منيه الحيط	جمعية تنمية المجتمع بمنية الحيط
٦-	اطسا	الصعايده	ابو جندير	جمعية تنمية المجتمع بمنية الحيط
٧-	اطسا	الفنت	الحجر	الجمعية الشرعية بالغرق

٨-	اطسا	المائتين	الحجر	الجمعية الشرعية بالغرق
٩-	اطسا	المديريه	الغرق	الجمعية الشرعية بالغرق
١٠-	اطسا	اهريت	جردو	جمعية اهل مصر لتنمية المجنمع بجردو
١١-	اطسا	بطرس	الغابه	الجمعية الشرعية بالغرق
١٢-	سنورس	اباظه	سنهور القبليه	جمعية تنمية المجتمع بسنهور القبلية
١٣-	سنورس	ابو حسين	منشاه طنطاوي	جمعية تنمية المجتمع المحلي والاسرة بمنشاة سنورس
١٤-	سنورس	ابو ناعوره	نقاليفه	الطحاوية بنقاليفة
١٥-	سنورس	الجبلايه	سنهور البحريه	جمعية تنمية المجتمع بسنهور البحرية
١٦-	سنورس	الزاويه	الزاويه	جمعية تنمية المجتمع بأبهيت الحجر
١٧-	سنورس	الكسان	السعيديه	جمعية تنمية المجمتع بالسعيديه
١٨-	سنورس	اباظه	سنهور القبليه	جمعية تنمية المجتمع بسنهور القبلية
١٩-	سنورس	بطران	فيديمين	لجنة زكاة فيديمين
٢٠-	سنورس	ترسا	ترسا	جمعية تنمية المجتمع بترسا
٢١-	سنورس	جرفس	جرفس	جمعية رعاية المهنيين وعمال اليوميه بجرفس
٢٢-	سنورس	حميده	منشاه بني عتمان	جمعية تنمية المجتمع المحلي والاسرة بمنشاة سنورس
٢٣-	سنورس	خميس مجاور	سنهور القبليه	جمعية تنمية المجتمع بسنهور القبلية
٢٤-	سنورس	دكم	فيديمين	جمعية اهل التوبه لتمنية المجتمع بمنشأة دكم
٢٥-	سنورس	سنهور	سنهور القبليه	جمعية تنمية المجتمع بسنهور القبلية
٢٦-	يوسف الصديق	الربع	يوسف الصديق	الجمعية الشرعية بالربع
٢٧-	شرق الفيوم	الازهري	سيلا	جمعية تنمية المجتمع بسيلا
٢٨-	شرق الفيوم	اللاهون	اللاهون	جمعية تنمية المجمتع باللاهون
٢٩-	شرق الفيوم	حسنه	الصالحيه	جمعة تنمية المجتمع بعزبة لطيف
٣٠-	شرق الفيوم	حسين عبد الجواد	سيلا	جمعية تنمية المجتمع بسيلا
٣١-	شرق الفيوم	نصار	سيلا	جمعية تنمية المجتمع بسيلا
٣٢-	شرق الفيوم	هواره المقطع	هواره	جمعية تنمية المجمتع بهوارة المقطع
٣٣-	طاميه	الارساليه	المقاتله	جمعية تنمية المجتمع بالروبيات
٣٤-	طاميه	الاصلاح الزراعي	المظاطلي	الجمعية الشرعية بكوبري بيومي
٣٥-	طاميه	الحاج منصور	منشاه الجمال	جمعية تنمية المجتمع بعزبة عبد الله بك
٣٦-	طاميه	الخزان	كفر محفوظ	جمعية ابناء الخير بكفر محفوظ
٣٧-	طاميه	السبعين	العزيزيه	جمعية تنمية المجتمع بالعزيزيه
٣٨-	طاميه	العسال	المقاتله	جمعية تنمية المجتمع بالروبيات
٣٩-	طاميه	العش	العزيزيه	جمعية تنمية المجتمع بالعزيزيه
٤٠-	طاميه	العوامي	قصر رشوان	جمعية تنمية المجتمع بقصر رشوان
٤١-	طاميه	الغابه	الغابه	جمعية ابناء الخير بكفر محفوظ
٤٢-	طاميه	المظاطلي	المظاطلي	الجمعية الشرعية بكوبري بيومي
٤٣-	طاميه	المقاتله	المقاتله	جمعية تنمية المجتمع بالروبيات
٤٤-	طاميه	خميس عمار ١	قصر رشوان	جمعية تنمية المجتمع بقصر رشوان
٤٥-	طاميه	خميس عمار ٢	قصر رشوان	جمعية تنمية المجتمع بقصر رشوان
٤٦-	طاميه	عبد المجيد حربي	عزبه فايز	جمعية تنمية المجتمع بعزبة عبد الله بك
٤٨-	طاميه	عزبه سليم حبيب	الروضه	جمعية تنمية المجتمع بعزبة عبد الله بك
٤٨-	طاميه	محمود عبد الباقي	فانوس	جمعية تنمية المجتمع بخلوصي
٤٩-	طاميه	مرعب	المظاطلي	الجمعية الشرعية بكوبري بيومي
٥٠-	طاميه	ناشد	منشاه الجمال	الجمعية الشرعية بكوبري بيومي

مجالات الدراسة:

(أ) المجال البشرى :

يحدد المجال البشرى تبعاً لأهداف الدراسة وتساؤلاتها والمنهج المستخدم. ولقد تحدد المجال البشرى لهذه الدراسة كما يلى :

١. بالنسبة أعضاء مجلس الإدارة: قام الباحث باختيار أعضاء من مجلس الإدارة من كل جمعية وهم (رئيس مجلس الإدارة – نائب رئيس مجلس الإدارة – سكرتير الجمعية – عضو مجلس الإدارة) من كل جمعية تم اختيارها، حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية (٥٠) جمعية، وكان عدد أعضاء مجلس الإدارة بها (٢٠٠)عضو تم تطبيق أدوات الدراسة عليهم

٢ . بالنسبة للمستفيدين من الجمعيات الأهلية :

قام الباحث باختيار عينة عشوائية من المستفيدين من الجمعيات الأهلية المختارة، بحيث تم اختيار من كل جمعية (٨) من المستفيدين ، وكان إجمالي عينة الدراسة (٤٠٠) مستفيد.

(ب) المجال المكاني :

تم إختيار (٥٠) جمعية من جمعيات مراكز وقرى الفيوم والتى تقدم خدمات لبرامج الحماية الاجتماعية والتى تم ترشيحها من مديرية التضامن الاجتماعي – إدارة الجمعيات بالفيوم .(جدول رقم ٤)

(ج) المجال الزمني : وهى فترة إجراء دراسته الميدانية وهى تقريباً تبدأ من بداية سبتمبر ٢٠١٧ حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٧.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها :

أولاً : وصف عام لمفردات الدراسة:

جدول رقم (٥) يوضح خصائص أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية وفقاً لمتغير النوع والسن والحالة التعليمية وسنوات الخبرة ن = ٢٠٠

خصائص عينة الدراسة		ك	%	خصائص عينة الدراسة		ك	%
النوع	ذكر	١٥٨	٧٩	السن	أقل من ٣٠ سنة	٤٤	٢٢
	أنثي	٤٢	٢١		٣٠ إلي أقل من ٤٠	٣٥	١٧,٥
المنصب	رئيس مجلس الإدارة	٥٠	٢٥		٤٠ إلي أقل من ٥٠	٦٠	٣٠
	نائب مجلس الإدارة	٥٠	٢٥		٥٠ إلي أقل من ٦٠	٤٢	٢١
	أمين عام	٥٠	٢٥		٦٠ سنة فأكثر	١٩	٩,٥
	أمين الصندوق	٥٠	٢٥	الحالة التعليمية	يقرأ و يكتب	١	٠,٥
سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	٢٩	١٤,٥		تعليم أساسي	١٠	٥
	خمس سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٦٠	٣٠		مؤهل متوسط	٦٣	٣١,٥
	١٠ سنوات إلى أقل من ١٥سنة	٣٣	١٦,٥		مؤهل فوق متوسط	٣١	١٥,٥
	١٥ سنة فأكثر	٧٨	٣٩		مؤهل جامعي	٩٠	٤٥
					دراسات عليا	٥	٢,٥

تشير نتائج الجدول رقم (٥) إلى أن نسبة (٧٩%) من الأعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية في الريف هي من الذكور، في حين كانت نسبة الإناث (٢١%) من إجمالي المبحوثين.

كما يتضح من الجدول أن نسبة (٣٠%) من أعضاء مجلس الإدارة هي من ذوي فئات السن من ٤٠ إلي أقل من ٥٠ سنة، في حين كانت (٢٢%) من أعضاء مجلس الإدارة من ذوي فئات السن أقل من ٣٠ سنة، وكانت نسبة (٢١%) من أعضاء مجلس الإدارة من ذوي فئات السن من ٥٠ إلي أقل من ٦٠ سنة ، ويليهم فئات السن من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ سنة بنسبة (١٧,٥%)، ويليها فئات السن من ٦٠ سنة فأكثر بنسبة (٩,٥%)، وهذا يشير إلى زيادة مشاركة الفئة العمرية من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة، ثم يليها فئة الشباب أقل من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، وهذا يؤكد حرص الشباب على المشاركة في الأعمال التطوعية والتنموية.

كما تشير نتائج الجدول أن خصائص عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية الذين تم اختيارهم هم كلاً من رئيس مجلس الإدارة بنسبة (٢٥%)، نائب مجلس الإدارة بنسبة (٢٥%)، الأمين عام (٢٥%)، أمين الصندوق (٢٥%).

كما تشير نتائج الجدول أن أكثر أعضاء مجلس الإدارة هم من المؤهلات العليا، حيث تصل نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي من أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات (٤٥%)، ثم يليها الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة(٣١,٥%) ، ثم يليهم الحاصلين على مؤهل فوق متوسط بنسبة (١٥,٥%)، ويليهم الحاصلين على تعليم أساسي بنسبة (٥%)، بينما كانت نسبة المشاركين في الجمعيات الأهلية من الحاصلين على الدراسات العليا قليلة حيث بلغت نسبة تلك الفئة (٢,٥%)، بينما تقل أيضاً نسبة من يقرأ ويكتب لتصل إلى (٠,٥%)، من إجمالي المبحوثين.

كما تشير نتائج الجدول أيضاً أن سنوات الخبرة لأعضاء مجلس الإدارة في العمل الأهلي أكثر من ١٥ سنة خبرة حيث جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٣٩%)، ثم يليها في سنوات الخبرة فئة خمس سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات خبرة بنسبة (٣٠%)، وهذا يؤكد أن أكثر المشاركين في العمل التطوعي والجمعيات الأهلية هي الفئة العمرية من ٤٠ سنة فأكثر، وجاء في الترتيب الثالث في سنوات الخبرة فئة ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥سنة خبرة بنسبة (١٦,٥%)، ثم يليها في سنوات الخبرة فئة أقل من خمس سنوات خبرة بنسبة (١٤,٥%)، وهذا يوضح لنا أن نسبة سنوات الخبرة للشباب تتراوح بين أقل من خمس سنوات خبرة إلى أقل من ١٥ سنة خبرة ، حيث أن فترة الشباب تبدأ من سن البلوغ وحتى عمر الأربعين سنة.

كما تشير نتائج الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه بين متغير السن ومتغير الحالة التعليمية لأعضاء مجلس الإدارة، حيث أن أكثر أعضاء مجلس الإدارة هم من الحاصلين على مؤهل جامعي ومؤهلات متوسطة وفوق متوسطة، وأغلبهم يقع في الفئة العمرية من ٢٥ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة، وهذا يؤكد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي بين الفئات العمرية زادت قيمة المشاركة في الأعمال التطوعية والتنموية.

كما تشير نتائج الجدول أن أكثر أعضاء مجلس الإدارة هم من الذكور، وهذا يؤكد على ضعف مشاركة المرأة في الإعمال التطوعية في المجتمع الريفي، ويرجح الباحث السبب في هذا للثقافة والعادات والتقاليد التي تسود في المجتمع الريفي حول عمل المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا يتفق مع دراسة الحملاوي صالح عبد المعتمد (٢٠١٠م) التي أوصت بزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنقابية، تمكين المرأة من ممارسة حقها في اختيار نوع العمل، والاستفادة المتساوية مع الرجل من فرص التعليم والتدريب المؤهلة للعمل ، تكثيف البرامج الهادفة لتشغيل المرأة، وتوفير فرص العمل لها، وتعزيز دور القطاعين الخاص والأهلي، وتفعيل دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في هذا المجال.

جدول رقم (٦)

يوضح خصائص المستفيدين من الجمعيات الأهلية وفقاً لمتغير النوع، السن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية، الحالة المهنية، الحالة الصحية، ونوع السكن. (ن = ٤٠٠)

خصائص عينة الدراسة		ك	%	خصائص عينة الدراسة		ك	%
النوع	ذكر	١٨٤	٤٦	**السن**	أقل من ٣٠ سنة	٥٨	١٤,٥
	أنثي	٢١٦	٥٤		٣٠ إلي أقل من ٤٠ سنة	٨٥	٢١,٢٥
الحالة التعليمية	لا يقرأ ولا يكتب	٦١	١٥,٢٥		٤٠ إلي أقل من ٥٠ سنة	١٢٠	٣٠
	محو الأمية	٤٢	١٠,٥		٥٠ إلي أقل من ٦٠سنة	٧٦	١٩
	الابتدائية	٤٣	١٠,٧٥		٦٠ سنة فأكثر	٦١	١٥,٢٥
	الإعدادية	٥٤	١٣,٥	**الحالة المهنية**	لا يعمل	١٥٣	٣٨,٢٥
	مؤهل متوسط	٩٤	٢٣,٥		حرفي	٢٩	٧,٢٥
	مؤهل فوق متوسط	٥٢	١٣		عامل أجرى	٢٦	٦,٥
	مؤهل جامعي	٥٤	١٣,٥		مزارع	٤٩	١٢,٢٥
الحالة الاجتماعية	أعزب	٨٨	٢٢		تاجر	٢٣	٥,٧٥
	متزوج	١٨٥	٤٦,٢٥		موظف بالحكومة	٥٧	١٤,٢٥
	مطلق	٥٦	١٤		موظف بالقطاع الخاص	٦٣	١٥,٧٥
	أرمل	٧١	١٧,٧٥		مسكن بالطين	١٤٢	٣٥,٥
	جسم صحي	٢٨٩	٧٢,٢٥		مسكن بالحجر	١١	٢,٧٥

الحالة الصحية	مريض	٩٦	٢٤	**نوع المسكن**	مسكن بالاسمنت	١٩٦	٤٩
	شبة معاق	١٢	٣		مسكن بالإيجار	٣٦	٩
	معاق	٣	٠,٧٥		مسكن على ارض وضع يد	١٥	٣,٧٥

تبين من بيانات الجدول رقم (٦) أن نسبة المستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف أعلي في الإناث من الذكور، حيث تبلغ نسبة الإناث (٥٤%)، يليها في ذلك نسبة الذكور (٤٦%) من إجمالي المبحوثين.

كما تشير بيانات هذا الجدول أن خصائص المستفيدين من الجمعيات الأهلية وفقاً لمتغير السن، حيث تشير النتائج إلى أن نسبة المستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف أعلي في الفئة العمرية من ٤٠ سنة إلي أقل من ٥٠ سنة حيث بلغت نسبتها (٣٠%) ثم يليها الفئة العمرية من ٣٠ سنة إلي أقل من ٤٠ سنة حيث بلغت نسبتها (٢١,٢٥%)، ثم يليها الفئة العمرية من ٥٠ سنة إلي أقل من ٦٠سنة حيث بلغت نسبتها (١٩%)، ثم يليها الفئة العمرية من ٦٠ سنة فأكثر التي بلغت نسبتها (١٥,٢٥) ، ثم يليها أقل من ٣٠ سنة التي بلغت نسبتها (١٤,٥) من إجمالي عدد المبحوثين.

كما تبين بيانات هذا الجدول خصائص المستفيدين من الجمعيات الأهلية وفقاً لمتغير الحالة التعليمية، حيث تشير النتائج إلى أن أعلي نسبة للمستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف كانت حالتهم التعليمية مؤهل متوسط حيث بلغت نسبتهم (٢٣,٥%)، ويليها بعد ذلك فئة من لا يقرأ ولا يكتب حيث بلغت نسبتها (١٥,٢٥%) ، ثم يليها فئة كلاً من الحاصلين على مؤهل جامعي وأيضاً فئة الحاصلين على الإعدادية حيث بلغت نسبة كل فئة منهم (١٣,٥%)، ويليها فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط حيث بلغت نسبتهم (١٣%)، ويليها فئة الحاصلين على الابتدائية حيث بلغت نسبتهم (١٠,٧٥%)، وكانت فئة الحاصلين على محو الأمية أقل الفئات استفادة من الجمعيات الأهلية حيث بلغت نسبتهم (١٠,٥%) من إجمالي عدد المبحوثين.

كما تبين بيانات هذا الجدول أن نسبة (٢٣,٥%) من المستفيدين من الجمعيات الأهلية من الحاصلين على المؤهلات المتوسطة، ثم يليهم فئة لا يقرأ ولا يكتب بنسبة (١٥,٢٥%)، ويليهم كلاً من فئة الحاصلين على مؤهل جامعي، وفئة الحاصلين على الإعدادية بنسبة (١٣,٥%)، ثم فئة الحاصلين على مؤهل فوق متوسط نسبة (١٣%)، ويليهم فئة الحاصلين على الابتدائية بنسبة (١٠,٧٥%)، وأخيراً فئة الحاصلين على محو الأمية بنسبة (١٠,٧٥%) من إجمالي عدد المبحوثين.

كما تبين بيانات هذا الجدول أن نسبة المستفيدين من الجمعيات الأهلية أغلبهم من المتزوجين، حيث حصل (متزوج) على نسبة (٤٦,٢٥%)، ثم يليهم المستفيدين الذين لم يتزوجوا (الأعزب) بنسبة (٢٢%)، ويليهم المستفيدين من الأرامل (أرمل) بنسبة (١٧,٧٥%)، وأخيراً فئة مطلق بنسبة(١٤%).

كما تبين بيانات هذا الجدول أن أغلب المستفيدين من الجمعيات الأهلية بدون عمل حيث بلغ نسبة لا يعمل (٣٨,٢٥%)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن نسبة المستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف أعلي في الإناث، وأهل الريف لا يفضلون عمل النساء،

ويليهم الموظفين بالقطاع الخاص بنسبة (١٥,٧٥%)، ويليهم الموظفين بالحكومة بنسبة (١٤,٢٥%)، ويليهم المزارعين بنسبة (١٢,٢٥%)، ويليهم الحرفيين بنسبة (٧,٢٥%)، ويليهم العمال بالأجر بنسبة (٦,٥%)، وأخيراً التجار بنسبة (٥,٧٥%) وهي فئة ضعيفة جداً من إجمالي عدد المبحوثين.

كما تبين بيانات هذا الجدول الحالة الصحية للمستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف ، حيث كان أغلبهم من ذوى الجسم الصحي والذي بلغت نسبتهم (٧٢,٢٥%)، ويليهم المرضى بنسبة (٢٤%)، ويليهم شبة المعاقين بنسبة (٣%)، وأخيراً المعاقين بنسبة (٠,٧٥%) من إجمالي المبحوثين.

كما تبين بيانات هذا الجدول إلى نوع المسكن الذي يقطن فيه المستفيدين، حيث جاء في الترتيب الأول أن نسبة (٤٩%) من المستفيدين يقطنون في مسكن بالأسمنت، ويليهم الذين يقطنون في مسكن بالطين بنسبة (٣٥,٥%)، والذين يقطنون في مسكن بالإيجار كانت نسبتهم (٩%)، ويليهم الذين يقطنون في مسكن على أرض وضع يد بنسبة (٣,٧٥%)، وأخيراً جاء في الترتيب الخامس الذين يقطنون في مسكن بالحجر بنسبة (٢,٧٥%) من إجمالي المبحوثين.

تشير النتائج السابقة أن أغلب المستفيدين من الجمعيات الأهلية من النساء، وأيضاً تتراوح أعمارهم ما بين أقل من ٣٠ إلي أقل من ٥٠ سنة وهم من فئة الكبار والشباب، وأيضاً أغلبهم من المتزوجين، الحاصلين على مؤهل متوسط ومنهم من لا يقرأ ولا يكتب، وأكثرهم بدون عمل ويرجح الباحث السبب في ذلك هو أن أغلب الأهالي في الريف يفضلون أن تكون المرأة ربة منزل وبدون عمل، على الرغم من ارتفاع نسبة المتعلمين فى الريف ومع ذلك فإن أكثرهم بدون عمل، وبذلك تتفق هذه النتائج مع دراسة عبد الرؤف الضبع (٢٠٠٣م) أن الفقراء لا يقدرون على إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء وعدم توفير الرعاية الصحية الآمنة ، والبطالة يعانى منها الفقراء على رغم أن أبنائهم أتموا تعليمهم ومع ذلك هم متعطلين عن العمل، وأن الفقراء يجدون صعوبة في تحقيق ما يطالبون به إلا أن تحقيق قدر منه يعد عاملاً فعالاً في تحقيق الأمن الاجتماعي ويمثل ضرورة اجتماعية وسياسية واقتصادية.

ثانياً : نتائج الدراسة المرتبطة بالتساؤل الأول :

ما دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف ؟

جدول رقم (٧) يوضح الخدمات التعليمية الفعلية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لطلاب الفقراء في المدارس

م	نوع الخدمة	أعضاء مجلس الإدارة			المستفيدين		
		التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
١	دفع المصروفات الدراسية لطلبة الفقراء.	٩٤	٤٧	٥	١٧١	٤٢,٧٥	٣
٢	تقديم الزى المدرسي لطلبة الفقراء.	١١٢	٥٦	٢	١٤٨	٣٧	٤
٣	أمداد ومساعدة الطلاب بالكراسات والأدوات المدرسية.	١١٨	٥٩	١	١٨٧	٤٦,٧٥	٢
٤	توفير الكتب والملخصات للطلبة الفقراء.	٨٤	٤٢	٦	١٢٨	٣٢	٦

٥	عمل فصول تقوية لطلبة الفقراء.	١٠٠	٥٠	٤	١٢٩	٣٢,٢٥	٥
٦	رعاية الطلاب الموهوبين.	٨٠	٤٠	٧	١٢٥	٣١,٢٥	٧
٧	إعانة شهرية لأسر الطلبة الفقراء.	١٠٤	٥٢	٣	٢١٦	٥٤	١
–	**كا^{٢}**	*٤١,٢٢			*٤٦,٣١		
–	**معامل الارتباط**	**٠,٧٣١					

*** كا^{٢} ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١ ** معامل الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١**

يوضح الجدول رقم (٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بين الخدمات التعليمية الفعلية التي تقدمها الجمعية لطلاب الفقراء في المدارس من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة حيث كانت قيمة "كا^{٢}" تساوى (٤١,٢٢)، كما يتضح أيضاً طبقاً للترتيب أنه جاء في الترتيب الأول مد ومساعدة الطلاب بالكراسات والأدوات المدرسية بنسبة (٥٩%)، ويليها في الترتيب الثاني تقديم الزى المدرسي للطلبة غير القادرين بنسبة (٥٦%)، وفى الترتيب الثالث تقديم إعانة شهرية لأسر الطلبة الفقراء بنسبة (٥٢%)، وفي الترتيب الرابع عمل فصول تقوية بنسبة (٥٠%)، ويليه في الترتيب الخامس دفع المصروفات الدراسية للطلبة الفقراء بنسبة (٤٧%)، ويأتي في الترتيب السادس توفير الكتب والملخصات للطلبة الفقراء التي كانت بنسبة (٤٢%)، وجاء في الترتب السابع والأخير رعاية الطلاب الموهوبين بنسبة (٤٠%) من إجمالي المبحوثين.

كما يوضح هذا الجدول أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بين الخدمات التعليمية الفعلية التي تقدمها الجمعية لطلاب الفقراء في المدارس من وجهة نظر المستفيدين حيث كانت قيمة "كا^{٢}" تساوى (٤٦,٣١)، كما يتضح أيضاً أن تقديم إعانات شهرية لأسر الطلبة الفقراء جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٥٤%)، وجاء في الترتيب الثاني مد ومساعدة الطلاب بالكراسات والأدوات المدرسية والتي تبلغ نسبتها (٤٦,٧٥%)، وفى الترتيب الثالث دفع المصروفات الدراسية للطلبة غير القادرين بنسبة (٤٢,٧٥%)، والترتيب الرابع تقديم الزى المدرسي للطلبة غير القادرين بنسبة (٣٧%)، وجاء في الترتيب الخامس فصول التقوية بنسبة (٣٢,٢٥%)، وفى الترتيب السادس توفير الكتب والملخصات للطلبة غير القادرين بنسبة (٣٢%)، وجاء في الترتب السابع والأخير رعاية الطلاب الموهوبين بنسبة (٣١,٢٥%) من إجمالي المبحوثين.

كما يوضح هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه بين استجابات المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية وبين استجابات أعضاء مجلس الإدارة هذه الجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة الارتباط (٠,٧٣١) عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يدل على وجود ارتباط إيجابي قوى بين الخدمات التعليمية الفعلية التي تقدمها الجمعية لطلاب الفقراء في المدارس وبين احتياجات الطلاب الفقراء في الريف لتلك الخدمات.

تشير النتائج السابقة أنه من أهم الخدمات التعليمية التي يحتاج إليها الطلاب الفقراء في المدارس هي الإعانات الشهرية، وهذا يؤكد على ما تعانيه هذه الأسر من الحرمان المادي وتدنى الأجور والدخول لأسرهم ، وكما يتضح أيضاً أن أهم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات لطلبة الفقراء في المدارس

هو تقديم الزى المدرسي، إمدادهم ومساعدتهم بالكراسات والأدوات المدرسية وهذا يدل على ما تعانيه هذه الأسر من انعدام المأوى والملبس، وبذلك تحقق الجمعيات الأهلية العاملة في الريف الحماية الاجتماعية للطلبة الفقراء من خلال برامج التحويلات النقدية التي تتعلق بفقر الدخل والتنمية البشرية- في وقت واحد، وهذه النتائج تتفق مع دراسة **والت سأريل Walt Sarel Vander (2004)** أن الحرمان الشديد من الحياة الراضية يعنى الشعور بالفقر والجوع وانعدام المأوى والملبس وكذلك عدم الالتحاق بالمدارس وغياب الأمن والأمان.

جدول رقم (٨) يوضح الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعليم الكبار من الفقراء

م	نوع الخدمة	أعضاء مجلس الإدارة			المستفيدين		
		التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
١	يوجد بالجمعية فصول محو الأمية.	١٩٦	٩٨	١	٣٦١	٩٠,٢٥	١
٢	تتعاون الجمعية مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.	١٩٦	٩٨	١	٣٠٤	٧٦	٢
٣	توفر الجمعية الكتب المناسبة لهم.	١٩٦	٩٨	١	٢٩١	٧٢,٧٥	٣
٤	توفر الجمعية الكوادر الفنية لتعليمهم وتدريبهم.	١٩٦	٩٨	١	٢٧٧	٦٩,٢٥	٥
٥	تقوم الجمعية بالمتابعة المستمرة لهم.	١٦٠	٨٠	٢	٢٨٨	٧٢	٤
٦	يوجد بالجمعية مكتبة عامة.	٦٠	٣٠	٤	١٣٦	٣٤	٧
٧	يوجد بالجمعية مركز تدريب الحاسب الآلي.	٧٢	٣٦	٣	١٤٧	٣٦,٧٥	٦
-	**كا٢**	*١٤٧,٤			*١٦٤,١		
-	**معامل الارتباط**	**٠,٩٤٣					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١ ** ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٨) أن قيمة "كا٢" تساوى (١٤٧,٤) ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١وهذا يدل على اتفاق استجابات أعضاء مجلس الإدارة بأن أهم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعليم الكبار من الفقراء هي فصول محو الأمية، والتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وكذلك توفير الكتب المناسبة لهم، وتوفير الكوادر الفنية لتعليمهم وتدريبهم ، حيث كانوا في الترتيب الأول بنسبة (٩٨%)، أما المتابعة المستمرة لهم جاءت في الترتيب الثاني بنسبة (٨٠%)، ويليهم في الترتيب الثالث مركز تدريب الحاسب الآلي بنسبة (٣٦%)، وجاءت المكتبة العامة في الترتيب الرابع والأخير بنسبة (٣٠%) من إجمالي المبحوثين.

كما يتضح من الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (١٦٤,١) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يدل على اتفاق استجابات المستفيدين من الجمعيات الأهلية بأن أهم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعليم الكبار من الفقراء هي فصول محو الأمية والتي جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٩٠,٢٥%)، ثم يليها في الترتيب الثاني التعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بنسبة (٧٦%)، وجاء في الترتيب الثالث توفير الكتب المناسبة لهم بنسبة (٧٢,٧٥%)، أما المتابعة المستمرة لهم جاءت في الترتيب الرابع بنسبة (٧٢%)، ثم يليها في الترتيب الخامس توفير الكوادر الفنية لتعليمهم

وتدريبهم بنسبة (٦٩,٢٥%)، ويليه في الترتيب السادس مركز تدريب الحاسب الآلي بنسبة (٣٦,٧٥%)، وكان في الترتيب السابع والأخير المكتبة العامة بنسبة (٣٤%) من إجمالي المبحوثين.

كما يشير هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه بين استجابات المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية واستجابات أعضاء مجلس الإدارة بهذه الجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة الارتباط (٠,٩٤٣) عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يدل على وجود ارتباط إيجابي قوى بين الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعليم الكبار من الفقراء وبين الاحتياجات التعليمية للكبار من الفقراء في الريف.

تشير النتائج السابقة بأن أهم الخدمات التعليمة التي تقدمها الجمعيات الأهلية في الريف للكبار من الفقراء هي فصول محو الأمية بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتوفر الكتب المناسبة لهم والكوادر الفنية لتعليمهم وتدريبهم، تهدفَ الشراكة بين الجمعيات الأهلية والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار إلى تلبيه احتياجات الأفراد من التعليم الأساسي، بما في ذلك معرفة القراءة والكتابة والحساب فضلاً عن المعارف العامة، والمهارات والقيم، والمواقف التي يحتاجونها للبقاء وتنمية قدراتهم والعيش والعمل في كنف الكرامة، وتحسين نوعية حياتهم، وهذا يؤكد على أن التعليم عند هذه الفئة من أهم احتياجاتهم، وأنه من الآثار الناتجة عن ظاهرة الفقر في الريف المصري انتشار الأمية، فهناك ترابط لا ينفك بين مشكلة الأمية ومشكلة الفقر والجوع اللذان يخلقان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان، فالأمية تعيق تلبية الاحتياجات الأساسية اليومية مثل الغذاء والرعاية الصحية، وحتى المسكن، وهذا يتفق مع دراسة والت سأريل Walt Sarel Vander (2004).

جدول رقم (٩) يوضح خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء

م	نوع الخدمة	أعضاء مجلس الإدارة			المستفيدين		
		التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
١	حضانات للأطفال حديثي الولادة.	٨	٤	٣	٢٤	٦	٥
٢	تشارك الجمعية في حملات تطعيم الأطفال.	١٥٢	٧٦	٢	٣١٥	٧٨,٧٥	٢
٣	تقوم الجمعية بالكشف الطبي لهم.	١٥٢	٧٦	٢	٢٧٧	٦٩,٢٥	٣
٤	تقوم الجمعية بصرف الأدوية اللازم لهم.	١٥٢	٧٦	٢	٢٤٩	٦٢,٢٥	٤
٥	تقوم الجمعية بحملات توعية عن الممارسات غير الصحية الضارة بالطفل	١٨٤	٩٢	١	٣٢٦	٨١,٥	١
-	**كا٢**	*١٤٨,٥٤			*٢٥٦,٦		
-	**معامل الارتباط**	*٠,٩٨١					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١ * ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥

- يوضح الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (١٤٨,٥٤) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١وهذا يدل على اتفاق استجابات أعضاء مجلس الإدارة بأن أهم خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء هي عمل حملات توعية عن الممارسات غير الصحية الضارة

بالطفل والتي جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٩٢%)، ويليها في الترتيب الثاني مشاركة الجمعيات الأهلية في حملات تطعيم الأطفال، وكذلك الكشف الطبي لهم، وأيضاً صرف الأدوية اللازم لهم بنسبة (٧٦%)، ويليهم في الترتيب الثالث والأخير حضانات للأطفال حديثي الولادة بنسبة (٤%) من إجمالي المبحوثين.

- كما يوضح هذا الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (٢٥٦,٦) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية٠,٠١وهذا يدل على اتفاق المستفيدين من الجمعيات الأهلية بأن أهم خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء هي عمل حملات توعية عن الممارسات غير الصحية الضارة بالطفل والتي جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٨١,٥%)، ويليها في الترتيب الثاني مشاركة الجمعيات الأهلية في حملات تطعيم الأطفال بنسبة (٧٨,٧٥%)، وجاء في الترتيب الثالث الكشف الطبي لهم بنسبة (٦٩,٢٥%)، ويليه في الترتيب الرابع صرف الأدوية اللازم لهم بنسبة (٦٢,٢٥%)، ويليهم في الترتيب الخامس والأخير حضانات للأطفال حديثي الولادة بنسبة (٦%) من إجمالي المبحوثين.

ج - كما يوضح هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه بين استجابات المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية واستجابات أعضاء مجلس الإدارة بهذه الجمعيات حيث كانت قيمة الارتباط (٠,٩٨١) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود ارتباط إيجابي قوى بين خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء في الريف وبين احتياجات هؤلاء الأطفال الفقراء لتلك الخدمات.

د - وتشير النتائج السابقة إلى ارتفاع نسبة خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء وهذا يدل على اهتمام المسئولين عن الجمعيات الأهلية بتقديم وتوفير الخدمات الصحية التي توفر الحماية الصحية للأطفال، كما توضح أيضاً ضعف الجمعيات الأهلية في عمل حضانات للأطفال حديثي الولادة، ويرجح السبب في ذلك ارتفاع تكلفه إنشاء هذه الحضانات، وهذا يدل على ضعف الإمكانيات المادية التي تعانى منها الجمعيات الأهلية في الريف.

جدول رقم (١٠) يوضح دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من الشباب

م	نوع الخدمة	أعضاء مجلس الإدارة			المستفيدين		
		التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
١	تقوم الجمعية بحملات توعية بأهمية العمل الحر.	١٨٠	٩٠	٢	٣٢٩	٨٢,٢٥	٢
٢	توفر الجمعية فرص عمل للشباب.	١٩٦	٩٨	١	٣٢٧	٨١,٧٥	٣
٣	تقوم الجمعية بتعليم الشباب الأعمال الحرفية.	١٥١	٧٥,٥	٤	٢٩٣	٧٣,٢٥	٤
٤	تقدم الجمعية القروض لعمل المشروعات الصغيرة لهم.	١٧٢	٨٦	٣	٣٣١	٨٢,٧٥	١
٥	تقوم الجمعية بالارتقاء بمهارات الشباب الخريجين من المدارس الفنية.	٩٢	٤٦	٧	١٨٥	٤٦,٢٥	٧
٦	الجمعية تستفيد من خبرات المتطوعين في	١٤٤	٧٢	٥	٢٠٨	٥٢	٦

	تعليم الشباب الصناعات اليدوية.						
٧	تساعد الجمعية الشباب على إقامة ورشهم الإنتاجية.	١٣٦	٦٨	٦	٢٢٦	٥٦,٥	٥
-	**كا٢**	*٤٥,٩٧			*٨٨,٣٧		
-	**معامل الارتباط**	**٠,٨٩٧					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١ ** ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١

أ - يوضح الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من الشباب من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة "كا٢" تساوى (٤٥,٩٧)، كما يتضح أيضاً طبقاً للترتيب أنه جاء في الترتيب الأول توفير فرص عمل للشباب بنسبة (٩٨%)، وفى الترتيب الثاني عمل حملات توعية بأهمية العمل الحر بنسبة (٩٠%)، أما الترتيب الثالث تقديم القروض لعمل المشروعات الصغيرة لهم بنسبة (٨٦%)، ويليهم في الترتيب الرابع تعليم الشباب الأعمال الحرفية بنسبة (٧٥,٥%)، وكان الاستفادة من خبرات المتطوعين في تعليم الشباب الصناعات اليدوية في الترتيب الخامس بنسبة (٧٢%)، ويليه في الترتيب السادس مساعدة الشباب على إقامة ورشهم الإنتاجية بنسبة (٦٨%)، وفى الترتيب السابع والأخير الارتقاء بمهارات الشباب الخريجين من المدارس الفنية بنسبة (٤٦%)من إجمالي المبحوثين.

ب - كما يوضح هذا الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (٨٨,٣٧) ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية٠,٠١ وهذا يدل على اتفاق استجابات المستفيدين من الجمعيات الأهلية بأن أهم أدوار الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من الشباب هو تقديم القروض لعمل المشروعات الصغيرة لهم، والذي جاء في الترتيب الأول بنسبة (٨٢,٧٥%)، ويليه في الترتيب الثاني عمل حملات توعية بأهمية العمل الحر بنسبة (٨٢,٢٥%)، أما الترتيب الثالث توفير فرص عمل للشباب بنسبة (٨١,٧٥%)، ويليهم في الترتيب الرابع تعليم الشباب الأعمال الحرفية بنسبة (٧٣,٢٥%)، وجاء في الترتيب الخامس مساعدة الشباب على إقامة ورشهم الإنتاجية بنسبة (٥٦,٥%)، ويليه في الترتيب السادس الاستفادة من خبرات المتطوعين في تعليم الشباب الصناعات اليدوية بنسبة (٥٢%)، وفى الترتيب السابع والأخير الارتقاء بمهارات الشباب الخريجين من المدارس الفنية بنسبة (٤٦,٢٥%) من إجمالي المبحوثين.

ج - كما يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه بين استجابات المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية واستجابات أعضاء مجلس الإدارة بهذه الجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة الارتباط (٠,٨٩٧) عند مستوى معنوية ٠,٠١ وهذا يدل على وجود ارتباط إيجابي قوى بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من الشباب في الريف وبين احتياجات هؤلاء الشباب لهذا الدور.

د - تشير النتائج السابقة أن الجمعيات الأهلية العاملة في الريف تحرص على توفير فرص العمل والتشغيل للشباب وذلك من خلال توفير فرص عمل للشباب، عمل حملات توعية للشباب بأهمية العمل الحر، وتقديم القروض لعمل مشروعاتهم، ودعم التدريب المهني، وتعليمهم الأعمال الحرفية وغيرها من

الأعمال التي تدر دخلا كمدخل للتنمية البشرية، عملاً بتوصيات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١١/١٠، وبذلك اتفقت تلك النتائج مع الدراسة التي تمت **بالتعاون بين وزارة التنمية الاقتصادية والبنك الدولي (٢٠٠٩م)** والتى كان من أهم نتائجها تركيز الجهود التصحيحية لأحوال الفقر بدرجة أكبر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، وأولوية تعزيز الجهود الإنمائية الموجهة للارتقاء بالمستوى المعيشي للقاطنين بمحافظات الصعيد، وأهمية النهوض بمستويات التشغيل وتوفير فرص عمل دائمة للتصدي الحاسم لمشكلة الفقر.

جدول رقم (١٠) يوضح دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة

م	نوع الخدمة	أعضاء مجلس الإدارة			المستفيدين		
		التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
١	تقوم الجمعية بتعليم الفتيات الأعمال اليدوية.	١٤٨	٧٤	٢	٣١٢	٧٨	١
٢	تهتم الجمعية بمشروعات الأسر المنتجة.	١٥٢	٧٦	١	٢٧٨	٦٩,٥	٢
٣	توفر الجمعية فرص عمل مناسبة للمرأة المعيلة.	١٤٨	٧٤	٢	٢٥٨	٦٤,٥	٣
٤	عمل برنامج التدريب المهني للسيدات.	١٢٨	٦٤	٥	٢٥٥	٦٣,٧٥	٤
٥	تساعدهم الجمعية بالأجهزة والمعدات مثل " ماكينة الخياطة والتريكو".	١٢٤	٦٢	٦	٢٤٥	٦١,٢٥	٦
٦	الجمعية تمد المتدربات بالخامات اللازمة للتشغيل.	١٣٦	٦٨	٣	٢٥٤	٦٣,٥	٥
٧	تسوق الجمعية منتجات المتدربات.	١١٢	٥٦	٧	٢٣٢	٥٨	٨
٨	تعمل الجمعية معارض لعرض منتجات المتدربات بالجمعية.	١١٢	٥٦	٧	٢٣٩	٥٩,٧٥	٧
٩	تقدم الجمعية معاش شهري.	١٢٤	٦٢	٦	١٩٧	٤٩,٢٥	١٠
١٠	تقدم الجمعية مساعدات مادية شهرية لهم.	١٣٢	٦٦	٤	٢٢٢	٥٥,٥	٩
-	**كا٢**	*٣١,٢٣			*٣٥,٢٧		
-	**معامل الارتباط**	*٠,٦٧٠					

* ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١ * ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠٥

أ - تشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة "كا٢" تساوى (٣١,٢٣)، كما يتضح أيضاً طبقاً للترتيب أنه جاء في الترتيب الأول الاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة بنسبة (٧٦%)، وفى الترتيب الثاني تعليم الفتيات الأعمال اليدوية،وأيضاً توفير فرص عمل مناسبة للمرأة المعيلة بنسبة (٧٤%)، أما الترتيب الثالث إمداد المتدربات بالخامات اللازمة للتشغيل بنسبة (٦٨%)، ويليهم في الترتيب الرابع تقديم مساعدات مادية شهرية لهم بنسبة (٦٦%)، وكان في الترتيب الخامس عمل برنامج التدريب المهني للسيدات بنسبة

(٦٤%)، وجاء في الترتيب السادس مساعدتهم بالأجهزة والمعدات مثل " ماكينة الخياطة والتريكو"، وأيضاً تقديم معاش شهري بنسبة (٦٢%)، وفى الترتيب السابع والأخير تسويق منتجات المتدربات، وأيضاً عمل معارض لعرض منتجات المتدربات بالجمعيات بنسبة (٥٩,٧٥%) من إجمالي المبحوثين.

ب – كما تشير بيانات الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١ بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة من وجهة نظر المستفيدين من الجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة "كا٢" تساوى (٣٥,٢٧)، كما يتضح أيضاً طبقاً للترتيب أنه جاء في الترتيب الأول تعليم الفتيات الأعمال اليدوية بنسبة (٧٨%)، وفى الترتيب الثاني مشروعات الأسر المنتجة بنسبة (٦٩,٥%)، والترتيب الثالث توفير فرص عمل مناسبة للمرأة المعيلة بنسبة (٦٤,٥%)، وفي الترتيب الرابع عمل برنامج التدريب المهني للسيدات بنسبة (٦٣,٧٥%)، أما الترتيب الخامس تمد المتدربات بالخامات اللازمة للتشغيل بنسبة (٦٣,٥%)، وكان في الترتيب السادس مساعدتهم بالأجهزة والمعدات مثل " ماكينة الخياطة والتريكو" بنسبة (٦١,٢٥%)، وفى الترتيب السابع عمل معارض لعرض منتجات المتدربات بالجمعيات بنسبة (٥٩,٧٥%)، والترتيب الثامن تسويق منتجات المتدربات بنسبة (٥٨%)، ويليه في الترتيب التاسع تقديم مساعدات شهرية بنسبة (٥٥,٥%)، وفى الترتيب العاشر والأخير تقديم معاش شهري بنسبة (٤٩,٢٥%) من إجمالي المبحوثين

ج – كما يتضح من هذا الجدول أن هناك علاقة ارتباطيه بين استجابات المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية واستجابات أعضاء مجلس الإدارة بهذه الجمعيات الأهلية حيث كانت قيمة الارتباط (٠,٦٧٠) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وهذا يدل على وجود ارتباط إيجابي قوى بين دور الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة في الريف وبين احتياجات تلك الأسر الفقيرة لهذا الدور.

د – تشير النتائج السابقة أن أهم إسهامات الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للأسر الفقيرة في الريف هو الاهتمام بمشروعات الأسر المنتجة من خلال تعليم الفتيات الأعمال اليدوية وتوفر فرص عمل مناسبة للمرأة المعيلة وعمل برنامج التدريب المهني للسيدات، حيث أن التدريب يجعل الفقراء أكثر منافسة في سوق العمل، مما يساهم في زيادة الدخل، ويجعلهم أكثر مشاركة فعالة في المجتمع، ويتم ذلك من خلال ما تقوم به الجمعيات الأهلية من تدريبهم على الأعمال الحرفية مثل (أعمال الكهرباء والخراطة وأعمال النقاشة والدهانات.... وغيرها من الحرف الصناعية)، وأيضاً مشروعات الأسر المنتجة مثل (أعمال الخياطة والتريكو، وصناعة الكليم والسجاد ....الخ)، وكذلك المشروعات الصغيرة المدرة للدخل والتي ترتبط بأعمال الزراعة مثل (تربية النحل وتربية الدواجن وتربية الماشية)، كل هذا الأعمال التدريبية تساهم في تمكين الفقراء اقتصادياً، وبذلك اتفقت هذه النتائج مع دراسة **أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم (٢٠٠٦م)** في قيام الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بدورها داخل المجتمع في التخفيف من المشكلات التي تواجه الأسرة الفقيرة بجمع التبرعات وإعطاء المنح لصالح الأسر الفقيرة مع تشجيعهم على الاشتراك في مشروعات وبرامج تدر عليهم عائد كبير مثل الأسر المنتجة.

ثالثاً : نتائج الدراسة المرتبطة بالتساؤل الثاني :

ما تحديات الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف ؟

جدول رقم (١١) يوضح التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف

م	أعضاء مجلس الإدارة				المستفيدين			
	المعوقات	ك	%	ر	المعوقات	ك	%	ر
١	ضعف التمويل المادي للجمعية.	١٩٦	٩٨	١	ضعف التمويل المادي للجمعية.	٢٧٧	٦٩,٢٥	٢
٢	صعوبة الحصول على الدعم المالي الأجنبي.	١٦٤	٨٢	٢	عدم معرفتي بخدمات الجمعية.	٢٠٥	٥١,٢٥	٦
٣	تعقد وتباطؤ الإجراءات الروتينية.	١٩٦	٩٨	١	تعقد وتباطؤ الإجراءات في الجمعية.	٣١٢	٧٨	١
٤	عدم وجود كوادر فنية للمتدربين.	١٠٤	٥٢	٤	عدم وجود الكوادر الفنية بالجمعية.	٢١٩	٥٤,٧٥	٥
٥	عدم وعى المواطنين بدور هذه الجمعية.	١٠٠	٥٠	٥	ترددي على الجمعية أكثر من مرة لتلقى الخدمة.	٢٣٢	٥٨	٤
٦	خوف الأهالي من المشاركة في الخدمات.	١٠٤	٥٢	٤	نقص الخدمات بالجمعية.	٢٧٥	٦٨,٧٥	٣
٧	قلة عدد المتطوعين في الجمعية.	١٠٤	٥٢	٤	الشعور بالحرج عند تلقى الخدمة من الجمعية.	١٤٨	٣٧	٨
٨	عدم وجود تنسيق كافي عند تقديم الخدمات.	١٤٨	٧٤	٣	المحسوبية والواسطة عند إعطاء الخدمة.	٢٠١	٥٠,٢٥	٧
–	كا٢	*٨٨,٨٧			كا٢	*٨٢,٠٤		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١

أ – تبين نتائج الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (٨٨,٨٧) وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١وهذا يدل على اتفاق استجابات أعضاء مجلس الإدارة بأن أهم المعوقات التي تقابل الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف هو ضعف التمويل المادي للجمعية،وأيضاً تعقد وتباطؤ الإجراءات الروتينية الذين جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (٩٨%)، ويليهم في الترتيب الثاني صعوبة الحصول على الدعم المالي الأجنبي بنسبة (٨٢%)، وفى الترتيب الثالث عدم وجود تنسيق كافي عند تقديم الخدمات بنسبة (٧٤%)، وجاء في الترتيب الرابع كلاً من (عدم وجود كوادر فنية للمتدربين، خوف الأهالي من المشاركة في الخدمات، قلة عدد المتطوعين في الجمعية) بنسبة (٥٢%)، أما الترتيب الخامس والأخير عدم وعى المواطنين بدور هذه الجمعية بنسبة (٥٠%) من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات.

ب – كما تبين نتائج الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (٨٢,٠٤) وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١وهذا يدل على اتفاق استجابات المستفيدين من الجمعيات الأهلية بأن أهم المعوقات التي تقابل الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف هو تعقد وتباطؤ الإجراءات الروتينية الذي جاء في الترتيب الأول بنسبة (٧٨%)، ويليه في الترتيب الثاني ضعف التمويل المادي للجمعية بنسبة (٦٩,٢٥%)، وفى الترتيب الثالث نقص الخدمات بالجمعية بنسبة (٦٨,٧٥%)، وجاء

في الترتيب الرابع ترددي على الجمعية أكثر من مرة لتلقى الخدمة بنسبة (٥٨%)، وكان في الترتيب الخامس عدم وجود الكوادر الفنية بالجمعية بنسبة (٥٤,٧٥%)، يليه في الترتيب السادس عدم معرفتي بخدمات الجمعية بنسبة (٥١,٢٥%)،ويليهم في الترتيب السابع المحسوبية والواسطة عند إعطاء الخدمة بنسبة (٥٠,٢٥%)، وأخيراً جاء في الترتيب الثامن الشعور بالحرج عند تلقى الخدمة من الجمعية بنسبة (٣٧%) من إجمالي المستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف.

د – تشير النتائج السابقة أن أهم المعوقات التي تقابل الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف هو تعقد وتباطؤ الإجراءات الروتينية، وضعف التمويل المادي، وهذا هو حال جميع منظمات المجتمع المدني في مصر، وبذلك اتفقت هذه النتائج مع دراسة **نجاة محمود عبد المقصود (٢٠٠٩)** التي كشفت نتائجها أن أكثر الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني كانت تعقد الإجراءات الإدارية التي يتطلبها تقديم خدمات المنظمة للفقراء وقلة الجهود التطوعية لتعاون مع المنظمة، وضعف الدعم المالي الحكومي للمنظمة وعدم وجود تعاون بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بالمجتمع وتدخل الدولة في شئون المنظمة، كما اتفقت أيضاً مع دراسة **نهاد محمد كمال يحيى (٢٠٠٠ م)** على الرغم من حجم ونوعية الجمعيات الاهليه في المجتمع المصري والاتجاه إلى زيادة عددها ولكن معظمها تعانى من المعوقات والتي منها قلة التمويل ونقص الخبرات العلمية وسيطرة روح الذاتية على معظم هذه المجتمعات مما يؤدى إلى عزوف بعض الأفراد عن المشاركة في الأعمال التنموية.

رابعاً : نتائج الدراسة المرتبطة بالتساؤل الثالث :

٣- كيف يمكن التغلب على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء؟

جدول رقم (١٢) يوضح مقترحات التغلب على تلك التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف

	أعضاء مجلس الإدارة				المستفيدين			
	المقترحات	ك	%	ر	المقترحات	ك	%	ر
١	زيادة عدد الاشتراكات السنوية للأعضاء.	١٩٥	٩٧,٥	٢	مشاركة رجال الأعمال في تمويل الجمعيات الأهلية.	٢٨٧	٧١,٧٥	٢
٢	مشاركة رجال الأعمال في تمويل الجمعيات الأهلية.	١٩٦	٩٨	١	توعية المواطنين بدور الجمعية.	٢٢٥	٥٦,٢٥	٥
٣	السرعة في اتخاذ الإجراءات الروتينية	١٦٤	٨٢	٣	السرعة في اتخاذ الإجراءات الروتينية.	٣١٠	٧٧,٥	١
٤	زيادة عدد الكوادر الفنية للمتدربين.	١٠٠	٥٠	٨	زيادة عدد الكوادر الفنية بالجمعية.	٢٠٩	٥٢,٢٥	٧
٥	توعية المواطنين بدور الجمعية.	١٤٨	٧٤	٤	عدم ترددي على الجمعية أكثر من مرة لتلقى الخدمة.	٢٣٠	٥٧,٥	٤
٦	تحفيز الأهالي للمشاركة في الخدمات.	١٠٤	٥٢	٧	زيادة الخدمات بالجمعية.	٢٨٥	٧١,٢٥	٣

٧	زيادة عدد المتطوعين في الجمعية الأهلية.	١٠٧	٥٣,٥	٥	عدم الشعور بالحرج عند تلقى الخدمة من الجمعية.	١٥٢	٣٨	٨
٨	تنسيق التعاون بين الجمعية والجهات الحكومية والأهلية الأخرى.	١٠٥	٥٢,٥	٦	عدم المحسوبية والواسطة عند إعطاء الخدمة.	٢١٢	٥٣	٦
-	**كا٢**	*٨٥,٨٦			**كا٢**	*٧٩,٣١		

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠,٠١**

تشير نتائج الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (٨٥,٨٦) وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١وهذا يدل على اتفاق استجابات أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية بأن أهم المقترحات للتغلب على تلك المعوقات التي تقابل الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف هو مشاركة رجال الأعمال في تمويل الجمعيات الأهلية الذي جاء في الترتيب الأول بنسبة (٩٨%)، ويليهم في الترتيب الثاني زيادة عدد الاشتراكات السنوية للأعضاء بنسبة (٩٧,٥%)، وفى الترتيب الثالث السرعة في اتخاذ الإجراءات الروتينية بنسبة (٨٢%)، وجاء في الترتيب الرابع توعية المواطنين بدور الجمعية بنسبة (٧٤%)، وكان في الترتيب الخامس زيادة عدد المتطوعين في الجمعية الأهلية بنسبة (٥٣,٥%)، يليه في الترتيب السادس تنسيق التعاون بين الجمعية والجهات الحكومية والأهلية الأخرى بنسبة (٥٢,٥%)، ويليهم في الترتيب السابع تحفيز الأهالي للمشاركة في الخدمات بنسبة (٥٢%)، وأخيراً جاء في الترتيب الثامن زيادة عدد الكوادر الفنية للمتدربين بنسبة (٥٠%) من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات الاهلية.

كما توضح نتائج الجدول أن قيمة "كا٢" تساوى (٧٩,٣١) وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ٠,٠١وهذا يدل على اتفاق استجابات المستفيدين من الجمعيات الأهلية بأن أهم المقترحات للتغلب على تلك المعوقات التي تقابل الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف هو السرعة في اتخاذ الإجراءات الروتينية الذي جاء في الترتيب الأول بنسبة (٧٧,٥%)، ويليهم في الترتيب الثاني مشاركة رجال الأعمال في تمويل الجمعيات الأهلية بنسبة (٧١,٧٥%)، وفى الترتيب الثالث زيادة الخدمات بالجمعية بنسبة (٧١,٢٥%)، وجاء في الترتيب الرابع عدم ترددي على الجمعية أكثر من مرة لتلقى الخدمة بنسبة (٥٧,٥%)،وكان في الترتيب الخامس توعية المواطنين بدور الجمعية بنسبة (٥٦,٢٥%)، يليه في الترتيب السادس عدم المحسوبية والواسطة عند إعطاء الخدمة بنسبة (٥٣%)، ويليهم في الترتيب السابع زيادة عدد الكوادر الفنية بالجمعية بنسبة (٥٢,٢٥%)، وأخيراً جاء في الترتيب الثامن عدم الشعور بالحرج عند تلقى الخدمة من الجمعية بنسبة (٣٨%) من إجمالي المستفيدين من الجمعيات الأهلية في الريف.

النتائج العامة للدراسة :

النتائج المرتبطة بالتساؤل الأول : دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف: كشفت الدراسة عن أهم الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية من خلال برامج الحماية الاجتماعية كالتالي :

١- أشارت الدراسة بأن أهم الخدمات التعليمية الفعلية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لطلاب الفقراء في المدارس هي مدهم ومساعدتهم بالكراسات والأدوات المدرسية، وتقديم الزى المدرسي لهم، وتقديم إعانة شهرية لأسرهم، وعمل فصول تقوية لهم، دفع المصروفات الدراسية لهم، وتوفير الكتب والملخصات لهم، ورعاية الطلاب الموهوبين منهم، هذا يؤكد حرص هذه الجمعيات الأهلية علي مساعدة أسر وأهالي هؤلاء الطلاب بالدعم المالي.

٢- أظهرت الدراسة أن أهم احتياجات اسر الطلاب الفقراء في المدارس هي الإعانات الشهرية، ومد ومساعدة أبنائهم بالكراسات والأدوات المدرسية، وكذلك دفع المصروفات الدراسية لهم، وتوفير الكتب والملخصات لأبنائهم، وتقديم الزى المدرسي لأبنائهم،.وهذا يوضح حجم ما تعانيه هذه الأسر من الحرمان المادي وانعدام المأوى والملبس.

٣- أشارت الدراسة بأن أهم الخدمات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعليم الكبار من الفقراء هي فصول محو الأمية بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وتوفير الكتب المناسبة لهم، وتوفير الكوادر الفنية لتعليمهم وتدريبهم، وهى من أهم الاحتياجات التعليمية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتعليم الكبار من الفقراء.

٤- كسفت الدراسة اهتمام المسئولين عن الجمعيات الأهلية العاملة في مجال محو الأمية على المتابعة المستمرة لهم.

٥- أسفرت الدراسة أن أهم أنواع الدعم المادي الذي تساهم به الجمعيات الأهلية للمدارس هو ترميم وصيانة المدارس، وإصلاح وصيانة الأثاث والتجهيزات، والمساهمة في إنشاء المدارس.

٦- أظهرت الدراسة ضعف الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم المادي الذي تساهم به للمدارس، وهذا يوضح عدم وجود شراكة بين الجمعيات الأهلية العاملة في الريف ووزارة التربية والتعليم من أجل استكمال البنية الأساسية للمدارس.

٧- أكدت الدراسة على ضعف الجمعيات الأهلية في تقديم الدعم الفني والتكنولوجي للمدارس الذي يمكن أن يساهم بدوراً كبيراً في تحسين العملية التعليمية في المدارس.

٨- أشارت الدراسة بأن أهم إسهامات الجمعيات الأهلية في تحسين العملية التعليمية بالمدارس هو تفعيل مجالس الآباء والمعلمين بالمدارس، وتفعيل مجلس الأمناء بالمدارس، وربط المدرسة بالمجتمع المحلى الذي تعمل فيه، تشارك الجمعيات الأهلية إدارة المدرسة لتحقيق لامركزية التعليم.

٩- أسفرت الدراسة أن الجمعيات الأهلية تحرص على رفع مستوى العملية التعليمية في المدارس وذلك من خلال تفعيل مجالس الآباء والمعلمين بالمدارس، وتفعيل مجلس الأمناء بالمدارس، بربط المدرسة بالمجتمع المحلى الذي تعمل فيه، ومشاركة الإدارة المدرسية لتحقيق لامركزية التعليم،

١٠- كشفت الدراسة أنه بالرغم من ضعف دور الجمعيات الأهلية في تدريب وتأهيل العاملين بالمدارس لأتباع أساليب تربوية حديثة، وأيضاً عدم مشاركتها في تطوير المناهج التعليمية إلا أنها تسعى للمشاركة في مشروع رفع كفاءة العملية التعليمية في المدارس الحكومية الذي تتبناه وزارة التربية والتعليم من خلال إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم.

١١- أظهرت الدراسة بأن أهم خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء هي عمل حملات توعية عن الممارسات غير الصحية الضارة بالطفل، والمشاركة في حملات تطعيم الأطفال، والكشف الطبي لهم، وصرف الأدوية اللازم لهم. وهي أهم خدمات الرعاية الصحية التي يحتاجها المستفيدين لاطفالهم.

١٢- أكدت الدراسة على ضعف الجمعيات الأهلية في عمل حضانات للأطفال حديثي الولادة، والسبب في ذلك ارتفاع تكلفه إنشاء هذه الحضانات.

١٣- أسفرت الدراسة عن ارتفاع نسبة خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية لأطفال الفقراء وهذا يدل على اهتمام المسئولين عن الجمعيات الأهلية بتقديم وتوفير الخدمات الصحية التي توفر الحماية الصحية للأطفال.

١٤- أظهرت الدراسة بأن أهم إسهامات الجمعيات الأهلية في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من الشباب هو توفير فرص عمل لهم، وعمل حملات توعية بأهمية العمل الحر، وتقديم القروض لعمل المشروعات الصغيرة لهم، وتعليمهم الأعمال الحرفية، وكان الاستفادة من خبرات المتطوعين في تعليم الشباب الصناعات اليدوية، ومساعدتهم لإقامة ورشهم الإنتاجية.

١٥- أكدت الدراسة على اهتمام الجمعيات الأهلية وحرصها لتوفير فرص العمل والتشغيل للشباب وذلك من خلال عمل حملات توعية للشاب بأهمية العمل الحر، وتقديم القروض لعمل مشروعاتهم، ودعم التدريب المهني، وتعليمهم الإعمال الحرفية وغيرها من الإعمال التي تدر دخلا لهم وكمدخل للتنمية البشرية.

النتائج المرتبطة بالتساؤل الثاني : الوقوف على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف.

١- أشارت الدراسة بأن أهم التحديات التى تواجة الجمعيات الاهلية فى الريف ضعف التمويل المادي للجمعيات، وصعوبة الحصول على الدعم المالي الأجنبي، وتعقد وتباطؤ الإجراءات الروتينية.

٢- وكشفت الدراسة عن نقص الخدمات بالجمعيات الأهلية، وعدم وعى المواطنين بدور الجمعيات،مما ترتب علية عدم وجود كوادر فنية للمتدربين، وقلة عدد المتطوعين في الجمعيات الأهلية بسبب خوف الأهالي من المشاركة في الخدمات.

٣ - أظهرت الدراسة بأن العميل يتردد أكثر من مرة على الجمعية، وشعورة بالحرج عند تلقى الخدمة.

٤- أسفرت الدراسة عن عدم وجود تنسيق وتعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية والأهلية الأخرى مما ترتب علية ضعف فاعلية تلك الجمعيات الاهلية فى الريف.

النتائج المرتبطة بالتساؤل الثالث : وضع مقترحات للتغلب على التحديات التى تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء.

أشارت الدراسة بأن أهم المقترحات لتغلب على التحديات التى تواجة الجمعيات الاهلية فى الريف زيادة عدد الاشتراكات السنوية للأعضاء، ومشاركة رجال الأعمال في تمويل هذه الجمعيات، والسرعة في اتخاذ الإجراءات الروتينية، زيادة الخدمات بالجمعيات الأهلية

٢- وكشفت الدراسة أن توعية المواطنين بدور الجمعيات الاهلية، وزيادة عدد الكوادر الفنية للمتدربين يؤدى إلي زيادة عدد المتطوعين في تلك الجمعيات الأهلية وتحفيز الأهالي للمشاركة في الخدمات.

٣ - أأظهرت الدراسة بأن عدم تردد العميل أكثر من مرة على الجمعية وتوعية العميل بان هذه الخدمة حق تجعل العميل ترددا على الجمعيات الاهلية في الريف ودن أن يشعر بالحرج.

٤- أسفرت الدراسة بأن التنسيق والتعاون بين الجمعيات الاهلية والجهات الحكومية والأهلية الأخرى يعمل على زيادة فاعلية تلك الجمعيات الاهلية فى الريف.

٥- زيادة مشاركة المرأة في العمل الأهلي وذلك من خلال عقد ندوات واجتماعات توعية بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة لزيادة وعى المرأة بأهمية المشاركة في العمل الأهلي والأعمال التنموية بالمجتمع.

٦- زيادة عضوية العناصر الشبابية في مجلس الإدارة بالجمعيات الأهلية من أجل تجديد الفكر وخلق بيئة مناسبة على الابتكار والإبداع حتى يحدث التقاء بين الخبرة والفكر الجديد للشباب، مما يساهم في تحسين أداء هذه الجمعيات الأهلية.

٧- العمل علي تحديد نسبة من الشباب فى عضوية مجالس ادارة الجمعيات ينص عليها فى قانون الجمعيات الأهلية.

٨- تفعيل التعاون بين الجمعيات الأهلية والإدارات التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم من أجل تحقيق لامركزية التعليم وذلك من خلال:

٩- تدريب وتأهيل العاملين بالمدارس لأتباع أساليب تربوية حديثة، وتطوير المناهج الدراسية طبقا لاحتياجات سوق العمل بالمجتمع المحلى، بحيث يتم تدريس هذه المناهج الدراسية بعد موافقة وزارة التربية والتعليم عليها.

١٠- تفعيل دور المشاركة المجتمعية القائمة على آليات السوق ويعطي هذا النمط حرية للمجتمعات في تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم بها وفقا لمتطلبات السوق وآلياته.

١١- التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية والوحدات الصحية الموجودة في الريف من أجل تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة للمرأة والطفل.

١٢- التعاون وتنسيق مع وزارة الصحة والإسكان والهيئات القومية العاملة في مجالات تنظيم الأسرة والأمومة والطفولة لتكثيف الخدمات الصحية المقدمة للمرأة والطفل.

١٣- الاهتمام بالمشكلات الصحية التي تعانى منها المرأة المعيلة وأسرتها، وذلك عن طريق الكشف الدوري بالمجاني، وتوفير القوافل الطبية والأطباء في كافة التخصصات.

١٤- تعزيز قدرات الشباب الإنتاجية من خلال مواصلة تمكينهم من الحصول على الخدمات المالية والهياكل الأساسية وتدريب من أجل تحسين الأساليب الفنية والتكنولوجية لتنمية مشروعاتهم الصغيرة.

١٥- الاهتمام بالمرأة المعيلة عن طريق تعليمها المهارات الاقتصادية المطلوبة لسوق العمل، ومنحها القروض الميسرة وإيجاد التسهيلات لحصولها على العمل الآمن والحياة الكريمة لها ولأسرتها

١٦- العمل على تكثيف جهود المنظمات غير الحكومية وبخاصة الجمعيات الأهلية لمواجهة مشكلات سوء التغذية بين الأطفال والتصدي لها بسياسة متكاملة، وهنا يجب أن تتضمن سياسة لأمن الغذائي عن

طريق برامج تدعيمية لمنع وعلاج أمراض سوء التغذية الناتجة عن الأمراض المزمنة ومواجهة الأساليب الغذائية الخاطئة.

١٧- ضرورة التعاون والتنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الغذاء الآمن مثل بنك الطعام ومصر الخير لتأمين احتياجات الفقراء من الغذاء.

١٨- ضرورة تحقيق التعاون بين الجمعيات الأهلية وشركة مياه الشرب والصرف الصحي لتوصيل مياه الشرب النظيفة للمناطق المحرومة، وتأمين احتياجات الفقراء من تلك المياه النظيفة، وتوصيل شبكات الصرف الصحي لتلك المناطق المحرومة ومنازل الفقراء.

١٩- زيادة وعى أفراد المجتمع بأهمية النظافة والقضاء علي التلوث البيئي بما يساهم في خلق بيئة نظيفة وصحية خالية من الأمراض والتلوث البيئي وذلك من خلال الاهتمام بالمشروعات النظافة والقضاء على التلوث البيئي وتشجير الشوارع.

٢٠- تعزيز دور الجمعيات الأهلية في توفير وسائل النقل والمواصلات والاتصال وذلك عن طريق تمهيد ورصف الطرق والشوارع ومد المناطق التي لا يوجد بها وسائل مواصلات واتصال بسيارات سرفيس وسنترال ومراكز النت والحاسب الآلي.

رؤية مستقبلية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية لتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء في الريف من منظور طريقة تنظيم المجتمع

أولاً: المسلمات التي تنطلق منها هذه الرؤية المستقبلية:

- أهمية الدور الذي تساهم به الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع الريفي، باعتبارها آلية هامة وفعالة يمكن الاعتماد عليها في حل المشكلات الاجتماعية بصفة عامة ومشكلات الفقر بصفة خاصة داخل المجتمع الريفي.
- ما يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في مجال الحماية الاجتماعية للفقراء مما يساهم علي تحقيق الأهداف التنموية في المجتمع الريفي من خلال تفعيل دور هذه الجمعيات الأهلية في هذا المجال.

الوظائف التي تقوم بها مهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة، فضلاً عن اهتمام المهنة وسعيها لتحقيق أهداف التخطيط الاجتماعي في هذا المجال، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة التي تساعد تلك الجمعيات الأهلية على تفعيل دورها في المجتمع وتطوير أدائها والارتقاء بمستوي الخدمة.

زيادة التعاون الفريقي بين كلاً من المنمي الاجتماعي وفريق العمل بالجمعيات الأهلية ومسئولي المشروعات التنموية في المجتمع المدني.

ثانيًا: أهداف الرؤية المستقبلية:

الهدف العام: تنطلق هذه الرؤية المستقبلية من هدف عام ومؤداه " تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف"

الأهداف الفرعية: ١- الاهتمام بإعداد المسئولين عن الجمعيات الأهلية في كيفية التخطيط للقيام ببرامج الحماية الاجتماعية داخل الجمعيات الأهلية وذلك من خلال مجموعة من الدورات التي تمكنهم من أثراء الجانب المعرفي لهم فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وإكسابهم المهارات من خلال ورش العمل التي تعقد لهم.

٢- الاهتمام بدراسة أوضاع المجتمع وحصر الإمكانيات والموارد الموجودة فيه، والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها عند تقديم برامج الحماية الاجتماعية (التعليم- الصحة- تحسين مستوى المعيشة- البنية الأساسية)، وهذا من أجل تلبية احتياجات المواطنين من هذه البرامج.

٣- تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين على العمل في الجمعيات الأهلية بحيث يكون في كل جمعية أهلية أخصائي اجتماعي على الأقل، هذا الأخصائي الاجتماعي يكون المسئول الأول عن التخطيط والتنفيذ لبرامج الحماية الاجتماعية.

٤- التحفيز الدائم للعاملين داخل الجمعيات الأهلية المهتمين بتطبيق برامج الحماية الاجتماعية، سواء كان هذا التحفيز في صورة مكافئات مادية أو منحهم شهادات تقدير .... وغيرها من الوسائل التشجيعية.

٥- القيام بإجراء البحث الاجتماعي المتعلق بمشكلات الأسر الفقيرة لتقديمه للمؤسسات الحكومية والأهلية التي تقوم برعايتهم.

٦- الاهتمام بالتقييم والمتابعة المستمرة لبرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الأهلية

ثالثاً: الأسس التي تقوم عليها الرؤية المستقبلية:

١- الإطار النظري الموجه للدراسة الحالية، وما تضمنه من معارف مرتبطة بالممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ومعارف في مجال الحماية الاجتماعية والجمعيات الأهلية.

٢- نتائج البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والتي سبق عرضها في متن هذه الدراسة.

٣- ما توصلت اليه الدراسة الحالية من نتائج، والتي أوضحت المعوقات التي تحد من دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء بالريف

٤- ملاحظات الممارسين في الواقع الميداني.

٥- ملاحظات الباحث في الواقع الميداني.

رابعاً: متطلبات تحقيق هذه الرؤية المستقبلية:

لكي يتم تطبيق الرؤية المستقبلية في الواقع الميداني يتطلب ذلك توافر مجموعة من المتطلبات والتي تتمثل فيما يلي:

أ- متطلبات خاصة بالجمعيات الأهلية

١- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن الجمعيات الأهلية وأنشطتها وما تقدمة من خدمات ومجهودات للعملاء لإعطاء مزيد من المصداقية عن عمل هذه الجمعيات الاهلية..

٢- تحديد طبيعة المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية (أطفال – شباب – مسنين – ..... الخ) ومعرفة حجم هذه الفئات، وذلك لتخطيط السليم ودراسة طبيعة المجتمع وما يواجه من قضايا ومشكلات وكيفية التصدي لها.

٣- تفعيل مبدأ التشبيك بين الجمعيات الأهلية بعضها البعض وذلك من خلال مساعدة الجمعيات الأهلية القوية للجمعيات الضعيفة سواء كانت نوع هذه المساعدة مادية أو بالخبرة والمشورة أو بالمشاركة في تنفيذ برامج وأنشطة ومشروعات مشتركة.

٤- تفعيل الدور الرقابي لوزارة التضامن الاجتماعي فيما يخص بالأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الدور الرقابي له اتجاه ايجابي نحو التحسين والتطوير وليس لوضع قيود مادية وإدارية تحد من أنشطه تلك الجمعيات الأهلية.

٥- تعاون وتنسيق الجمعيات الأهلية مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ورجال الأعمال لتعبئة التأييد وزيادة تمويل تلك الجمعيات، ومساعدتها في إنشاء المشروعات الصغيرة المدرة لدخل، وتوفير مجالات التدريب وتوفير فرص العمل لشباب.

٦- تخفيف السلطوية من قبل الدولة وتأثيرها على القرارات الخاصة بالجمعيات الأهلية، واقتصار الهيئات الإدارية المسئولة عن الإشراف ومتابعة ومراقبة تلك الجمعيات الأهلية على تقييم دور هذه الجمعيات في الالتزام باحتياجات المجتمع المحلى.

ب- متطلبات خاصة بالعاملين فى الجمعيات الاهلية

١- توفير الخبرات والكفاءات البشرية وذلك عن طريق برامج التدريب المتنوعة التي تغطى جميع المجالات والأنشطة التي تعمل فيها الجمعيات الأهلية.

٢- تدريب الكوادر الشبابية في المجتمع على العمل الاجتماعي ومجالات العمل بالجمعيات الأهلية في مجال الحماية الاجتماعية.

٣- دراسة الاحتياجات التدريبية للاخصائين والمهنين العاملين بالجمعيات الاهلية وإعداد البرامج التدريبية المناسبة لرفع قدراتهم وكفائتهم.

٤- تزويد المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهلية بمجموعة من المهارات والمعارف الاجتماعية والإنسانية والنظريات العلمية التي تساعدهم على فهم وطبيعة برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم للفقراء داخل الجمعيات الأهلية.

٥- تزويد المسئولين والعاملين بالجمعيات الأهلية بمجموعة من المبادئ والقيم المهنية العامة التي تتمشي مع طبيعة المجتمع بما يساعدهم على القيام بدورهم على الوجه الأمثل.

خامساً: عوامل نجاح الرؤية المستقبلية:

١- ضرورة إعادة النظر في إنشاء وحدة داخل الجمعيات الأهلية تكون مسئولة عن التخطيط لبرامج الحماية الاجتماعية بالجمعيات الأهلية، والقيام بالبحوث الاجتماعية للحصول على كافة البيانات والمعلومات التي تساعد الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برامج الحماية الاجتماعية دون إهدار لموارد وإمكانيات الجمعيات الأهلية.

٢- ضرورة عقد الدورات والندوات التدريبية بالتعاون مع الاتحاد الإقليمي المصري لسياسات التنمية والحماية الاجتماعية لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء، ولابد أن تحتوى هذه الدورات والندوات التدريبية على مجموعة من النظريات والاتجاهات الحديثة لمهنة الخدمة الاجتماعية، وأيضاً لابد أن تحتوى على العديد من الأدوار المهنية والمهارات والخبرات اللازمة للممارسة المهنية، والتي يجب أن يلتزم بها الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في الجمعيات الأهلية.

٣- ضرورة أن يكون هناك شراكة بين القطاع الحكومي والأهلي والخاص والجمعيات الأهلية مما يؤدى إلى تفعيل برامج الحماية الاجتماعية في كافة القطاعات بغية تحقيق الأهداف التنموية.

٤- ضرورة أن يكون هناك نوع من التعاون الجاد والإيجابي بين أعضاء فريق العمل، وضرورة أن يفهم كل عضو منهم الدور المنوط إليه وإلى الآخرين بحيث يساعد كل منهما الآخر لتحقيق الأهداف المنشودة من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفقراء بالريف.

٥- ضرورة توفير الإمكانيات والموارد المادية والبشرية للجمعيات الأهلية للاستفادة منها في عمل المشروعات التنموية الخاصة بمشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة للشباب، لكي تحقق الحماية الاجتماعية للفقراء .

٦- إعداد النشرات والكتيبات الدورية للمسئولين والعاملين بالجمعيات الأهلية لإمدادهم بكل ما هو جديد في مجال الحماية الاجتماعية وكذلك توضيح الدور المنوط لكل منهم عند تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.

٧- ضرورة أن يكون بالجمعيات الأهلية وحدة للعلاقات العامة أو على الأقل أفراد مسئولين عن اتصال الجمعيات الأهلية بغيرها من رجال الأعمال والقيادات الشعبية والمؤسسات المحيطة بها والتي يمكن أن تتعاون معها في توفير الدعم المالي والذي تعانى منه غالبية الجمعيات الأهلية ويتم ذلك من خلال عقد الندوات واللقاءات معهم.

٨- ضرورة أن تقوم الجمعيات الأهلية بعمل حملات توعية لأفراد المجتمع لتوعيتهم بالخدمات التي تستطيع أن تقدمها لهم، وذلك عن طريق الإعلانات والملصقات والندوات....وغيرها من الوسائل الإعلامية.

المراجع المستخدمة :

(١) عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية (أيديولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، القاهرة، دارالثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٢٧٦.

2) Phongpaichit, P: Development Civil Society and NGOs , Australia, University of Chulalongkorl, 2000, p4

(٣) الإسكوا: السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة ، التقرير الثاني ، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٨،ص٧.

(٤) مارتين إيفانز وآخرون : تعزيز رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ للمجتمع الصالح نحو سياسة اجتماعية لدولة قطر،إدارة الشئون الاجتماعية، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، أيار/ مايو ٢٠٠٩، ص ٥.

(٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الفقر في غربي آسيا"منظور اجتماعي"، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، ص٦.

(٦) محسن معوض وآخرون: ورقة عمل " التمكين القانوني للفقراء: المفهوم والآفاق"، مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول "تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء"،القاهرة ١٥-١٧ يناير / كانون الثاني ٢٠١٢.

(٧) محمد السيد الإمام: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، المنصورة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٦٠

(٨) سعيد إسماعيل على: المواطنة في الإسلام، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢٨٧.

(٩) مكتب العمل الدولي: الخلاص من الفقر، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي الدورة٩١، التقرير الأول (ألف)، جنيف، ٢٠٠٣،ص١٣.

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الانمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر ،ص٣

(١١) برنامج الأمم المتحدة الانمائى:تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية ،المكتب الاقليمي لدول العربية، ص١٢.

(١٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الفقر،القاهرة، الأحد الموافق ٢٠١٣/١٠/١٣.

(١٣) وزارة التعاون الدولي: تقرير الاقتصاد المصري في نصف عام ، ٨ يناير ٢٠١٤، ص٢: ص٣.

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مرجع سابق.

15) (Deepa Narayan and Others, Voices Of The poor (cryin out for change). Word Bank , Oxford University Press,2000 .

(١٦) عبد الرؤف الضبع: أحوال الفقراء في الريف والحضر، دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج في الأسرة المصرية وتحديات العولمة ،(أعمال الندوة التاسعة بقسم علم الاجتماع ،كلية الآداب جامعة القاهرة،الفترة من ٧-٨ مايو ٢٠٠٣م).

17) (Walt, Sarel Vander : Conceptualizing Poverty for Social Development in The easterm cape , South Africa , Portelizabeth , Eastermcape Training , 2004

18) (Turner, Mignon : Answering the Call for Civic Engagement: How low-income Countries Plan to Involve Citizens in Poverty Reduction (M.A., University of Delaware, 2006.(

(١٩) محمد أحمد عبد الرحيم : تقدير حاجات الفقراء من الخدمات المجتمعية للجمعيات الأهلية، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٢٣) الجزء الأول ،القاهرة كلية خدمة اجتماعية حلوان،٢٠٠٧.

(٢٠) وزارة التنمية الاقتصادية: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١١/١٠، جمهورية مصر العربية، ص ص ٩١ : ٩٥

(٢١) مريم غريب : الحماية الاجتماعية خدمة أم حق، الحوار المتمدن،المحور: الحركة العمالية والنقابية، العدد: ٢٦٩٨ ، ٢٠٠٩/٧/٥ موقع الكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=177156

(٢٢) محمد حامد الصياد: محاضرات في التأمينات الاجتماعية "القضايا – التحديات – الآفاق"، مصر، يونيو ٢٠٠١ ، ص٨.

(٢٣) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم: الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية،بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٠ – ١١ مارس ٢٠١٠.

(٢٤) الحملاوي صالح عبد المعتمد: الحماية الاجتماعية والضمانات القانونية الواجب توافرها للمرأة العاملة في قانون العمل، ورقة عمل مقدمة لمؤسسة البرنامج التنموي للمرأة والطفل، المؤتمر السادس والعشرين، الفيوم، ٦:٧ فبراير ٢٠١٠ م.

25) David Hulme and Mathilde Maitrot: International experience of delivering social protection: Are there lessons for Bangladesh?[DRAFT], Books World Poverty Institute, The University of Manchester, UNDP Conference – Dhaka 2011.

26) Anderson Donal: the Assembly – atool for transforming communities, Schumacher (E.F)Society, Great Barrington.M.A.1999. .م

([٢٧]) أحمد على مصطفى حجازي: المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية بالمجتمع المصري،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية، جامعة الأزهر،٢٠٠٣.

([٢٨]) نها ممدوح الهرميل: آليات لمواجهة مشكلة الفقر من منظور طريقة تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الخدمة الاجتماعية،جامعة حلوان،٢٠٠٤.

([٢٩]) جمال محمد محمد حماد : آليات مواجهة الفقر في المجتمع المصري ، دراسة تقويمية لدور بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة المنوفية ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية،٢٠٠٥

([٣٠]) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم:الانعكاسات الاجتماعية للفقر مع تصور لتطبيق الممارسة العامة لخدمة الاجتماعية في مواجهتها ،بحث منشور في المؤتمر العلمي السابع عشر ،ضمان الجودة والاعتماد في تعليم الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي ومصر ، كلية الخدمة الاجتماعية ،جامعة حلوان ، المجلد السابع ،٢٠٠٦.

31) Catherine Ferguson: Enhancing the Role of NGOS and Civil Society in Poverty Alleviation: Challenges and Opportunities, A Paper Prepared for the High Level Expert Group Meeting on Poverty Eradication, Organized by the Division for social Policy and Development, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Geneva, Switzerland, 20-22 June 2011.

([٣٢]) نهاد محمد كمال يحي :دور منظمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري، دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من ١٩٧٠_١٩٩٥، رسالة دكتوراه،غير منشوره ،كليه الآداب قسم الاجتماع _جامعة عين شمس ،٢٠٠٠.

33) (Miraftab F : Flirting with The enemy , Callenges Faced by NGOS in Development and Empowerment , Habitat International , 2003

([٣٤]) نجاة محمود عبد المقصود فرحة: دراسة مقارنة لإسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر، بحث منشور في مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية الاجتماعية ، العدد (٢٦) الجزءالثانى ،القاهرة كلية خدمة اجتماعية حلوان، إبريل ٢٠٠٩.

35) (United Nations: Enhancing Social Protection and Reducing Vulnerability in a Globalizing World , Report of the Secretary-General, Economic and Social Council, February 2001, p4.

([٣٦]) مكتب العمل الدول: "تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق: قائمة مرجعية بالمجالات السياسية المتعلقة بالحماية الاجتماعية" GB.297/ESP/7 ، جنيف ٢٠٠٧،ص٢.

37) (Tom Mitchell: Climate Change Adaptation and Social Protection, Institute of Development studies (IDS), November 2009

([٣٨]) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني "دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والثقافة والمسائلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، القاهرة،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص٨١:ص٨٢.

([٣٩]) هناء محمد السيد عبد المجيد: التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة الجمعيات الأهلية الدينية على مواجهة مشكلاتها، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة،١٩٩٥،ص ٤٤.

([٤٠]) فرانك أدلوف، ترجمة عبد السلام حيدر: المجتمع المدني " النظرية والتطبيق السياسي"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩، ص ٣٢٥.

41)(Ducker, P: The New Realities in Non Government and Politics , New York, Harper Business, 1994, P 10.

([٤٢]) رشاد احمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، القاهرة،مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٩، ص٢٤.

([٤٣]) إدارة العلاقات العامة بوزارة الشئون الاجتماعية: قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، الباب الأول "المادة الأولى".

([٤٤]) قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، جمهورية مصر العربية ، الباب الأول "المادة الأولى"، ص١

([٤٥]) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الفقر والمجتمع دراسة في علم الاجتماع، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،٢٠٠٧، ص١٤.

(٤٦) مركز الإنتاج الإعلامي: مكافحة الفقر ، نحو مجتمع المعرفة"سلسة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، الإصدار الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٢٧هـ، ص ٢١.

(٤٧) أديب نعمة: تعدد الفقر مناهج ودراسته، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر) ، لبنان - بيروت، ٢٨:٢٩ أبريل٢٠٠٩، ص ٣.

(٤٨) مركز الإنتاج الإعلامي : مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص١٩ : ص٢٠.

49) (United Nations Development Programme : Poverty in Focus international poverty centere , December 2006 . p.2

50) (Ali Abdel Gadir Ali : Child Poverty : concept and measurement, The Arab Planning Institute , Kuwait , 2007 , p.4

51) (Pogge Thomas : World Poverty of human rights , combridge , polity press , 2002 , p.7

52) (Simon Maxwell:, The Meaning and Measurement of Poverty , Overseas Development Institute, Poverty Briefing , 1999 , p 2

(٥٣) رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى،٢٠٠٧، ص٢٤٥.

(٥٤) أمل سعد صالح محمد: تقليل الفجوة الريفية الحضرية عن طريق التنمية المتكاملة، المؤتمر العربي الإقليمي " الترابط بين الريف والحضر" حول استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض والإدارة الحضرية،القاهرة ١٥-١٨ ديسمبر٢٠٠٥، ص ٨.

(٥٥) مكتب العمل الدولي: تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مرجع سابق، ص١١.

(٥٦) خليل عبد المقصود، محمود فتحي: سياسة الرعاية الاجتماعية، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية،٢٠١٠،ص ٢٢٠.

(٥٧) جين كننمنت : " الخبز والكرامة والعدالة الاجتماعية"الاقتصاد السياسي لانتقال مصر، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشاتام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية)، مذكرة إحاطة رقم٢٠١٢/٠١، ابريل ٢٠١٢، ص ٣.

(٥٨) وزارة التنمية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١١/١٠،ص ٩٣.

(٥٩) مركز الأرض لحقوق الإنسان: أوضاع المرأة الريفية في سوق العبيد، سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية العدد رقم (٤٨)، القاهرة، يوليو ٢٠٠٦، ص ١٠.

(٦٠) أمنية حلمي: كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، ورقة عمل رقم (١٠٥) مقدمة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٦.

(٦١) وزارة التخطيط بجمهورية مصر العربية: تخفيض عدد الفقراء في مصر التشخيص والإستراتيجية، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وثيقة البنك الدولي، الجزء الأول، التقرير الرئيسي ٢٩ يونيو ٢٠١٢.

(٦٢) عبد الله نجيب ،صلاح محمد عبد الحميد: ثقافة العشوائيات، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،٢٠٠٩، ص ٦.

63) K. Bradshaw: Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development , WORKING PAPER SERIES, Rural Poverty Research Center, RPRC Working Paper No. 06-05, February, 2006, p8.

(٦٤) سماح محمد لطفي: ثقافة الإعاقة دراسة سوسيوأنثروبولوجية على اسر الأطفال المعاقين بمدينة سوهاج، رسالة دكتوراه (كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة جنوب الوادي بقنا، ٢٠٠٧، ص ٥٣.

65) Paul Gorski: The Myth of the "Culture of Poverty", educational leadership, April 2008 | Volume 65 | Number 7, Poverty and Learning , Pages 32-36, Copyright by Association for Supervision and Curriculum Development (ASCD), 1703 N. Beauregard Street, Alexandria, VA 22311 USA, p1.

(٦٦) أحمد عبد الفتاح ناجى: التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٣، ص٤٧٦.

(٦٧) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية(ماس): الحماية الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، ،سلسلة أوراق عمل كانون الثانى٢٠٠٨، الورقة الأولى:برامج الحماية الاجتماعية الحكومية في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦- ٢٠٠٧، ص ٥.

(٦٨) الإسكوا: اعتماد نهج تنمية المجتمع المحلى كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية على الصعيد المحلى، الأمم المتحدة، نيويورك،٢٠٠٨، ص١٠.

69) (Nasr, Salim. Issues of Social Protection in the Arab Region: A Four-Country Overview" Paper presented at the Interregional Workshop on Social Protection in an Insecure Era. Beirut, Lebanon. February 27- March 1st 2001.

(٧٠) زياد عبد الصمد: دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية ، بيروت ، ٢٨-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩ .

[71]) (Ibrahim, S., Crisis, Elites and Democratization in the Arab World, Middle East Journal, vol 47, no. 2, Spring 1993 , p 293.

([٧٢]) هويدى عدلي: فعاليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية ، ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، ٢٨-٣٠ نوفمبر، المصري السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص١٣: ص١٤.

[73]) (Roger Riddell, Mark Robinson: The Impact of NGO Poverty Alleviation Projects Results of Case study Evaluations, Overseas Development Institute, Regent's College, Inner Circle, Regent's Park, London, November 1992, p 15.

[74]) (Document prepared by Jean-Pierre GOLLE Vice-President of the Grouping 'Extreme Poverty and Social Cohesion, Grouping of the Conference of NGOs of the Council of Europe, International Movement ATD Quart Monde, September 2007, p 17.

[75])(Nicola Banks, with David Hulme: The role of NGOs and civil society in development and poverty reduction, Brooks World Poverty Institute, University of Manchester, BWPI Working Paper 171, Second Edition, London, June 2012, p8: p9.

[76]) OECD: Social Protection Poverty Reduction and Pro-Poor Growth, Policy Guidance Note: Social Protection Promoting Pro-Poor Growth: Social Protection - © OECD 2009, p22